

المجلس التشريعي الفلسطيني يقر قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013م



الموازنة الجديدة تستهدف تخفيض العجز الكلي من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات المحلية دون المساس بالطبقات المتوسطة والفقيرة

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة الاثنين (٣١ - ١٢ - ٢٠١٢م) قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣م، بحضور وزير المالية نائب رئيس الوزراء م. زياد الظاظا.

وألقى الظاظا خطاب الموازنة أمام رئيس وأعضاء المجلس التشريعي، موضحاً أن موازنة حكومته تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية، بالإضافة لتخفيض العجز الكلي للموازنة من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات المحلية دون المساس بالطبقات المتوسطة والفقيرة.

من جهته أكد رئيس لجنة الموازنة بالمجلس التشريعي النائب جمال نصار أن الموازنة تركز على تحسين نوعية وجودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، خاصة الخدمات المقدمة في قطاعات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل، إضافة إلى استمرار توجيه النفقات التطويرية نحو المشاريع التنموية بما فيها المتعلقة بالبنية التحتية والمشاريع

النائب جمال نصار يتلو تقرير لجنة الموازنة بالتشريعي تعليقا على خطاب الموازنة ، وفي الصورة الإطار م. الظاظا لدى تلاوته خطاب الموازنة

يذكر أن كافة مشاريع المنحة القطرية لا تدخل ضمن حيز الموازنة المذكورة على اعتبار أن الحكومة القطرية هي التي تقوم بالتمويل وتدير هذه المشاريع بشكل مباشر من خلال مكتبها بغزة وبالتعاون مع الشركات التي تم ترسية المشاريع عليها.

ونوه نصار إلى أنه من المتوقع أن تبلغ إجمالي الإيرادات للعام القادم ٢٤٣ مليون دولار، أي بنسبة ٢٧٪ من إجمالي النفقات المتوقع أن تبلغ ٨٩٧ مليون دولار بعجز قيمته ٦٥٤ مليون دولار، في حين سيتم تغطية هذا العجز من خلال المنح والهبات والمساعدات.

المحفزة للاستثمار بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف نصار: "الموازنة تهدف كذلك إلى استمرار العمل الإغاثي بجانب العمل التنموي في ضوء ظروف الحصار التي مازالت تعيشها البلاد".

9-6

النائب عدوان لـ «البرلمان»: قانون الشركات عصري وينظم واقع الشركات في الضفة والقطاع (حوار)

3

المجلس التشريعي يستقبل وفدا برلمانيا مغربيا للتضامن مع شعبنا (تقرير)

5-4

لجنة الداخلية والأمن في التشريعي تنظم ورشة عمل حول «الجريمة» (تقرير)

10

إنجازات المجلس التشريعي خلال العام 2012م

12

لجنة التربية بالتشريعي تعقد ورشة عمل لمناقشة آليات تنظيم مزاوله المهن الصحية



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي ورشة عمل بعنوان "آليات تنظيم المهن الصحية" وذلك بمقر المجلس، بحضور مقرر لجنة التربية النائب د. خميس النجار وكل من أعضاء اللجنة النائب يونس أبو دقة والنائب يحيى موسى والنائب سالم سلامة والنائب يوسف الشرفي والنائب محمد شهاب والنائب هدى نعيم، بالإضافة لحضور عدد من المختصين وممثلي النقابات المهنية ذات العلاقة بالمهن الصحية وممثلين عن وزارة الصحة.

وافتح النائب خميس النجار الورشة، مؤكداً على أن المجلس التشريعي حريص على صحة المواطن الفلسطيني قبل أي اعتبار، مشدداً على أن تأمين المهن الصحية التي يتم مزاولتها تعمل طبقاً للقوانين الفلسطينية.

وأشار إلى أن آليات منح تراخيص مزاوله المهن الصحية يجب أن يخضع لعمل مهني خالص.

أما النائب هدى نعيم فقد تساءلت عن صاحب الاختصاص منح تراخيص مزاوله المهن الصحية: الوزارة أم النقابات.

من جانبه أفاد رئيس تجمع النقابات المهنية د. فواد النحال أنه مع وضع آليات لتنظيم هذا الأمر بالشراكة بين النقابات ووزارة الصحة من خلال جسم مهني

منح الترخيص اللازمة لمزاولة المهن الصحية. وأوصى المجتمعون في الورشة أن يكون منح المزاولة من خلال مجلس مهني مختص لكل مهنة صحية مشترك فيه النقابات والوزارة الصحية وعدد من الخبراء، وأن يخضع منح المزاولة للشراكة في التنفيذ والرقابة المتبادلة بين كافة الأطراف.

متخصص على اعتبار الكفاءة العلمية والمهنية. بدوره أفاد مدير عام تنمية القوى البشرية في وزارة الصحة ناصر أبو شعبان أن وزارته لا تمنع منح أي جهة صلاحية إصدار مزاولة المهن بشرط أن يكون من منح له مهنة المزاولة خاضع لشروط الأمن لمزاولة المهن، مبينا أن وزارته هي الجهة الأكثر مقدرة وخبرة على

حول أوضاع الكهرباء في غزة

اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة

استماع لنائب رئيس سلطة الطاقة

وقت الصباح،
وشدد النائب عدوان على ضرورة قيام سلطة
الطاقة بإيجاد حلول للمشكلة المتزايدة في
الكهرباء في فصل الشتاء، متسائلاً في الوقت
ذاته عن قضية الربط الثماني لتزويد قطاع
غزة بالكهرباء.
من جانبه أشار الشيخ خليل إلى أن هناك عدة
مقترحات لحل مشكلة الكهرباء، منها حلول
خارجية بالاشتراك مع مصر، وهي الربط
الثماني، وحلول محلية مثل الطاقة الشمسية
والمولد الوحش وإضافة مولدات أخرى،
بالإضافة للمولدات الموجودة لدى محطة
الكهرباء بغزة.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس
التشريعي جلسة استماع لنائب رئيس سلطة
الطاقة م. فتحي الشيخ خليل في مقر المجلس
بغزة، بحضور رئيس اللجنة د. عاطف عدوان
وأعضائها النائب د. سالم سلامة والنائب د.
يوسف الشرافي والنائب د. يونس الأسطل
والنائب جمال نصار.
وناقشت اللجنة مع الشيخ خليل أوضاع
الكهرباء في غزة، وخاصة في ظل موسم
الشتاء وبروز مشكلة العشوائية في قطع
الكهرباء والتي تتمثل في الساعات الأولى من
النهار، حيث تساءل النائب عدوان عن الأسباب
الموجبة للقطع العشوائي للكهرباء خاصة

د.بحر يستقبل وفدا شبابيا مصرياً



القدرة على مواجهة الأسلحة المتطورة،
بإمكانات بسيطة وفي ظل الحصار المفروض
منذ عدة سنوات.
ودعا بحر الشباب المصري للمساهمة في
توثيق جرائم الاحتلال بغزة، تمهيدا لرفع

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس
المجلس التشريعي أن ثورات الربيع العربي
ساهمت في انتصار المقاومة على الاحتلال
الإسرائيلي بعد زوال بعض الأنظمة الظالمة
التي كان لها دور كبير في التضيق على
الشعب الفلسطيني.
جاء حديث بحر خلال لقائه بوفد مؤسسة
«خيرات» للتواصل الإنساني، الذي يضم
مجموعة من الشباب المصري المتضامنين مع
غزة.

ورحب بحر بالوفد، معبراً عن مدى ثقته
بالشباب المصري، وتقديره للجهود التي
بذلتها القيادة المصرية لإنهاء العدوان
 وإعادة الاستقرار لغزة، مؤكداً بأن وفود
الشعب المصري جاءت لغزة لمعانة الانتصار
والتضامن مع الشعب الفلسطيني.
وأوضح خلال حديثه للشباب المصري أن
المقاومة تفوقت على الاحتلال، وكان لها

الأول سويسري
والآخر بريطاني

المجلس التشريعي يستقبل وفدين أوروبيين تضامنيين



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس
التشريعي بمقر المجلس وفدين تضامنيين من منظميتين
فاعلتين بالقارة الأوروبية.

ورحب بحر بالفوديسن التضامنيين متمنيا لهما اقامة
طيبة في قطاع غزة الذي يزورانه للاطلاع على أوضاع
أهله عن كثب.

ولدى استقبال التشريعي وفدا متضامناً من سويسرا
مكونا من حقوقيين وناشطين بمجالات الدفاع عن
حقوق الانسان بسويسرا وعموم القارة الأوروبية أكد
بحر على دور المنظمات الحقوقية في الدفاع عن حقوق
الإنسان وصيانة كرامته.

ووضع بحر أعضاء الوفد في صورة أوضاع حقوق
الإنسان في الأراضي الفلسطينية، مركزاً على قضية
الأسرى في سجون الاحتلال، وخاصة الذين يخوضون
الآن إضراباً مفتوحاً عن الطعام للمطالبة بحقوقهم
البسيطة والمشروعة التي كفلتها الشرائع السماوية
والقوانين الدولية.

وأضاف بحر: "الاحتلال الإسرائيلي يعتبر نفسه فوق
القانون الدولي ولا يلتقي بالأكافة الاتفاقيات الدولية
التي تكفل حقوق الأسرى والشعب المحتل، لكن الشعب
الفلسطيني يقف بكامل قواه وفعالياته لمناصرة الأسرى
ودعمهم في صمودهم في هذه المعركة".

وطالب بحر الوفد بالوقوف مع الشعب الفلسطيني
وطرح قضية الأسرى في سجون الاحتلال في كل
المحافل الدولية والمنتديات الفكرية والحقوقية في
أوروبا، مؤكداً لرئيس وأعضاء الوفد بأن المجلس

خلال مشاركته في تخريج فوج ضباط شرطي

د. بحر: العودة للمفاوضات انتحار سياسي والمقاومة هي الخيار



عشرين عاماً من تقديم أي إنجاز لشعبنا الفلسطيني، متابعا:
"المفاوضات العيشية زاد خلالها تهويد القدس وزاد الاستيطان
وكذلك الاعتقال". واستنكر استمرار السلطة الوطنية في

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي
في احتفال تخريج فوج من ضباط الشرطة الفلسطينية في
إطار احتفال نظمته وزارة الداخلية والأمن الوطني بمقر
شرطة الجوازات بغزة، بحضور وزير الداخلية وعدد من
القيادات الشرطة والأمنية.

وأشاد بحر خلال كلمة ألقاها في الاحتفال بالشرطة
الفلسطينية ودورها الكبير في حفظ الجبهة الداخلية
والحفاظ على سلامة شعبنا خاصة وقت الحروب والاعتداءات
الصهيونية، مثنياً دورها في خدمة المواطن الفلسطيني
وتأمين سلامته.

ودعا بحر للوحدة الحقيقية بين الفلسطينيين للوقوف
متحدين صفاً واحداً أمام غطرسة الاحتلال وعنجهيته،
ملفتاً إلى أن المصالحة يجب أن تكون مبنية على الثوابت
الفلسطينية التي تضمن تحرير الأرض وحق العودة.

كما شدد بحر على ضرورة تمسك شعبنا بخيار المقاومة
لتحرير فلسطين خاصة بعد أن فشلت المفاوضات العيشية بعد

لجنة القدس
بالتشريعي تناقش
الوضع الراهن
للمدينة المقدسة

عقدت لجنة القدس في المجلس التشريعي
اجتماعاً لها في مدينة غزة برئاسة النائب د. أحمد
أبو حلبية، حيث ناقشت اللجنة الوضع الراهن في
مدينة القدس في ظل تردّي الوضع الإنساني فيها
نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد
الأقصى.

وقدم النائب أبو حلبية مقرر اللجنة شرحاً مفصلاً
عن الوضع الراهن في مدينة القدس، كما تطرق
إلى أخطر القضايا الذي تعاني منها مدينة القدس
والمسجد الأقصى ومسلسل التهويد الذي طال
جميع مناحي المدينة المقدسة من اعتداءات يومية
على الأحياء المقدسية وبناء وحدات سكنية جديدة
والاعتقالات اليومية في جميع أحياء القدس،
والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك
من قبل المستوطنين واستمرار حفر الأنفاق أسفل
المسجد الأقصى.

واستعرض أبو حلبية الزيارات الدولية الأخيرة
لتفعيل قضية القدس دولياً والتي كان آخرها
تركيا، متحدثاً عن بعض المشروعات التي تم
من خلالها مساعدة بعض الطلبة المقدسيين وعدد
من أهل القدس، كما قدم شرحاً عن المشروع
الوقفي المنوي إنشاؤه قريباً في مدينة غزة من
خلال مؤسسة القدس الدولية، ليكون لجميع هذه
المشروعات دور في مساعدة أهالي القدس بقدر
المستطاع.

من جانبه تحدث النائب د. خميس النجار عن
ضرورة تفعيل قضية القدس المحتلة إعلامياً
وثقافياً وقانونياً وضرورة إنشاء موقع الكتروني
بلغات متعددة يعنى بالاهتمام بالانتهاكات
الصهيونية بالقدس المحتلة وبمجمّل الأوضاع
بالقدس ليكون مرجعية حقيقية للوضع القائم
بالمدينة المقدسة. وفي نهاية الاجتماع توافق
أعضاء اللجنة على البدء الفوري على مضاعفة
الجهود والقيام بنشاطات تساهم في تعزيز صمود
أهالي مدينة القدس والبدء أيضاً في التشاور مع
الوزراء في الوزارات المعنية لمواجهة الهجمة
الشرسة لتهويد المدينة المقدسة.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

التشريعي بوابة المصالحة الحقيقية

يشكل إنجاز المصالحة الفلسطينية الداخلية واستعادة الوفاق الوطني هدفا أساسيا لكل فلسطيني حر غيور يتوق للخلاص من نير الاحتلال والتصدي لمخططاته العنصرية وممارساته الإجرامية التي يقتربها بحق أبناء شعبنا صباح مساء. ومع ذلك، فإن معطيات الأحداث تشير إلى عوائق في طريق المصالحة ومحاولات مؤسفة لتكريس صيغ الانقسام خلال المرحلة القادمة.

هذه النتائج الصادمة ليست من وحي الخيال أو نتاج تقديرات خاطئة تجنب إليها البوصلة السياسية والفكرية في غمرة المواقف المتعاقبة والمستجدات المتلاحقة التي تخيم بظلالها السلبية على ساحتنا الوطنية الداخلية، بل هي تقديرات واقعية ذات نسق موضوعي يتأسس على المفهوم الغريب والمعنى السلبي الذي يحمله السيد محمود عباس للمصالحة، ورغبته في قصرها على جانب محدود وتقزيم إطارها الواسع في حدود انتخابات ضيقة لا تضع حلا للأزمة الفلسطينية الداخلية، بل إنها ستكون سببا في مزيد من الانقسام والتدبر بين شقي الوطن.

إن إصرار السيد عباس على إجراء الانتخابات قبل تطبيق أي بند من بنود اتفاقات المصالحة التي تم التوقيع عليها في القاهرة والدوحة سابقا، من شأنه أن يعقد العلاقات الفلسطينية الداخلية، ويوجه ضربة قاسية لأمال الوحدة والتوافق الوطني التي انتعشت في قلوب الغالبية الساحقة من الفلسطينيين عقب الانتصار العسكري الذي حققته المقاومة على الاحتلال مؤخرا، والانتصار الفلسطيني الرمزي على الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة.

ما الذي يحاول السيد عباس طرحه في لقائه مع الرئيس المصري د. محمد مرسي والأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في القاهرة؟! وهل يمكن أن يكون لهذا اللقاء أي طعم أو لون أو رائحة في ظل المواقف المسبقة التي يصير عليها عباس؟! وهل تكمن المصالحة فقط في إجراء الانتخابات فيما يتم وضع ما تم الاتفاق عليه بشأن منظمة التحرير والملف الأمني والمصالحة المجتمعية وملف الحريات على أرفف التجاهل والنسيان؟!

ينبغي أن يدرك السيد عباس أن مفهوم المصالحة هو مفهوم واسع وشامل سعة وشمول الأزمة الفلسطينية الداخلية، وأن قصر المصالحة على زاوية ضيقة ووحيدة (الانتخابات) يشكل إعداما لجهود ومساعي المصالحة الدائرة في مصر حاليا، والتفاا مكشوبا على الاستحقاقات البيئية المنصوص عليها في اتفاقات وتفاهات المصالحة السابقة بين حركتي فتح وحماس التي تنص على تطبيق كافة ملفات المصالحة رزمة واحدة وبشكل متواز.

إن السيد عباس مطالب اليوم ببلورة رؤية جديدة لإنفاذ المصالحة تركز على أساس الاستجابة لبرنامج القواسم المشتركة الذي يشكل الحد الأدنى المقبول وطنيا، والولوج إلى قلب المصالحة الوطنية من مداخلها السلمية وبواباتها الحقيقية خدمة لشعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

ومن هنا يمكن القول بكل ثقة و يقين أن تفعيل المجلس التشريعي في الضفة والقطاع يشكل المدخل السليم والخطوة الأكثر فاعلية وأهمية في سياق إنجاح مسيرة المصالحة الوطنية، لأن المجلس التشريعي يمثل الحاضنة الأهم للمصالحة والتوافق الداخلي، والسلطة التشريعية التي تمثل وتعبر عن نبض وآمال الجماهير الفلسطينية التائقة لإنهاء الانقسام وبسط جسور الشراكة السياسية بين مختلف الفرقاء على الساحة الوطنية.

لقد كان المجلس التشريعي أول الداعين إلى تحقيق المصالحة الداخلية وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي منذ المبادرة الشهيرة والمعروفة التي أطلقها د. عزيز دويك رئيس المجلس عام ٢٠٠٦م، والتي كانت سببا في إطلاق حوار وطني استمرت فصوله لاحقا، وأثمرت إنجازا لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة الأخ إسماعيل هنية عام ٢٠٠٧م، مروراً بالجهد الكبير الذي بذله التشريعي عقب وقوع الانقسام شهر يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م لإعادة الوحدة والحياة بين شطري الوطن، ولا مناص اليوم من إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي ورفع الفيتو عن عمله في الضفة الغربية، والسماح لرئيس المجلس د. عزيز دويك ونواب كتلة التغيير والإصلاح من دخول مقر المجلس برام الله وممارسة عملهم البرلماني واجباتهم الوطنية كالمعتاد، كتوطئة حقيقية لإسناد مسيرة المصالحة والوفاق، ومقدمة لازمة لتنزيل شعارات المصالحة الرنانة إلى أرض الواقع.

إعادة تفعيل المجلس التشريعي في الضفة والقطاع يشكل اختبارا حقيقيا لمدى جدية السيد عباس وحركة فتح، وإلا فإن تجاهل تفعيل المجلس التشريعي يعبر عن نوايا غير حميدة تجاه المصالحة ومستقبلها، وإن أي حكومة قد يتم تشكيلها مستقبلا ولا تحظى بثقة المجلس التشريعي هي حكومة باطلة دستوريا برسم نصوص القانون الأساسي الفلسطيني، ولن تكون على مستوى تحديات الأزمة الفلسطينية الداخلية وإشكالياتها الكبرى.

النائب د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لـ «البرلمان»:

قانون الشركات عصري وينظم واقع الشركات في الضفة والقطاع

القانون صاغه خبراء قانونيون ومختصون اقتصاديون واستؤنس فيه برأي الشرائح المعنية

أقر المجلس التشريعي قانون الشركات بالقراءة الأولى مؤخرا. وبالنظر إلى أهمية القانون في ترتيب على الساحة الاقتصادية وترتيب أوضاع الشركات العاملة في الضفة والقطاع، التقى «البرلمان» النائب د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، وطرحته عليه الأسئلة التالية:



النائب / د. عاطف عدوان

ما هي الأسس باب الموجبة لمشروع قانون الشركات؟

كان لدينا عدد من القوانين التي تحكم عمل الشركات وهي قوانين غير منسجمة مع بعضها ومتباعدة حيث أن القانون الأول صدر في عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٢٩ ثم لدينا قانون صدر عام ١٩٣٠، وقانون عام ١٩٤٩، و١٩٦٤، وكل قانون من هذه القوانين له أوضاع خاصة ومختلفة، وبالتالي كان جهاز الرقابة الحكومي على الشركات يجد صعوبة في تطبيق القوانين بالإضافة إلى تطور وضع الشركات وإن الشركات دائما في طور التقدم، فكان لا بد من إيجاد قانون عصري يعالج القضية بالشكل المناسب وهو قانون وضع الأمور في نصابها الصحيح.

ما هي أبرز مضمين القانون الجديد؟

القانون الجديد قدم لترتيب العلاقة بين الشركات بعضها مع بعض في كيفية وضع أسس الشركة كالإعلان عنها ومقرها والحسابات وحقوق الشركاء وكيف يتم حفظ هذه الحقوق وكيف يتم إنهاء عمل الشركات وكيف تتم عملية نقل الشركات وكيف يتم التعاون مع الشركات الأجنبية حيث أنها أخذت موقعا جيدا في القانون الجديد.

إلى أي مدى يمكن أن يكتب النجاح لمشروع قانون الشركات في ظل غياب قانون لتنظيم التجارة؟

للأسف هناك قانون تجارة قديم كما هو القانون الذي كان يحكم قانون الشركات ونحن لدينا قانون التجاري العام سئقدمه للمجلس في الوقت القريب، وهناك تكامل في القوانين، وأن يكون لدينا قانون في مجال الشركات خير من أن لا يكون قانون في ذلك المجال، وقضية قانون اعتماد الشركات خطوة للأمام في تصحيح الوضع الاقتصادي في قطاع غزة.

كيف تعاملت اللجنة مع المفاهيم الاقتصادية الراسخة في مجال الشركات والمخالفة للشريعة الإسلامية؟

الأصل أن هناك خبراء قاموا بوضع القانون وهؤلاء يعتمد عليهم وتم تدارس المشروع في الدائرة القانونية في المجلس التشريعي وديوان الفتوى والتشريعي وأقيمت ورشة عمل حضرها المختصون في كافة المجالات. أما فيما يتعلق بالتعارضات فالمادة ٢ في القانون نصت على أنه إن كان هناك أي اختلاف مع الشريعة الإسلامية يعتبر باطلا.

إلى أي مدى سيساهم المشروع الجديد في دفع عجلة الاقتصاد، لاسيما أن العديد من المؤسسات تتأسس وفق نظام الشركات؟

بالتأكيد عندما يتم ترتيب واقع الشركات الموجودة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية من شأن ذلك تنظيم واقع الشركات وعلاقتها مع بعضها وعلاقتها بالمساهمين وقدرة المساهمين على استثمار أموالهم بشكل أمثل، وأيضا التزام الشركات بالقانون، وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى طمأنة المستثمر بأن كل ما يقام هو تحت رقابة القانون والحكومة وهو من شأنه تعزيز ثقة المجتمع والمستثمرين بالاقتصاد وأن أموالهم لن يتناول عليها أحد.

هل استأنست اللجنة خلال إعداد مشروع القانون بذوي الاختصاص والقطاعات الاقتصادية وممثلي الشركات؟

كان هناك ورشة عمل شارك فيها العديد من قانونيين ومستثمرين وممثلي الغرف التجارية والجميع شارك وأبدى رأيه وقدموا ملاحظاتهم

على المشروع. كيف استطاعت اللجنة حصر أنواع الشركات على الرغم من التطور المطرد لها؟ وهل نظم القانون الشركات الأجنبية؟

القانون الذي وضعه متخصصون وكانوا على دراية عالية في موضوع الشركات والقانون أيضا، وكان هناك عدد من الشركات المعروفة ومنها ما هو برز على الحياة الاقتصادية من جديد منها الشركة المساهمة وشركة الفرد الواحد وشركة التضامن وشركة المحاصة وشركة التوصية الوسيطة والشركة الوسيطة بالأسهم كل هذه الشركات تم معالجتها في القانون، ولو لم يكن الخبراء على المستوى المطلوب لما وصلوا إلى الصياغة القانونية المناسبة.

كيف ضبط القانون حدود العلاقة بين وزارة الاقتصاد والشركات؟

وزارة الاقتصاد هي الجهة التي تقوم بمراقبة الشركات وهناك مراقب عام الشركات وله دور محدد في القانون، وأصبح هذا الدور محصورا بنصوص قانونية وسابقا مراقب عام الشركات كان له سطوة أكبر لأنه كان في كثير من الأحيان يجتهد لكن الآن هناك وضوح في دور المراقب ودور وزارة الاقتصاد.

هل تبني القانون أحكاماً تراعي خصوصية الشركات المرخصة قبل سن القانون الجديد، بحيث تراعي عدم زعزعة استقرارها؟

أتاح القانون الجديد للشركات الموجودة مدة سنة كاملة حتى توفق أوضاعها مع القانون الجديد وهذه الفترة مناسبة وكافية.

أخيراً.. ما هي مقومات نجاح هذا القانون حسب رؤيتكم؟

في ظني أنها مقومات كبيرة لأنه كما ذكرنا قانون عصري وشامل للكثير من الأحكام ويعطي لأصحاب الشركات حقوقها ويترتب عليها واجبات واضحة، وهذه مقومات أساسية، بالإضافة إلى أنه هو الذي سيطبق في الحكومة في المرحلة المقبلة.

زار المجلس التشريعي ورئيس الوزراء وجامعتي الإسلامية والأقصى والمستشفى الميداني المغربي

المجلس التشريعي يستقبل وفدا برلمانيا مغربيا للت

هنية يدعو لجنة القدس للانعقاد العاجل لبحث انتهاكات الاحتلال بحق القدس ويدعو لاستعادة دور المغرب والأمة الإسلامية في حماية القدس والأقصى

د. بحر يناشد الوفد المغربي تفعيل لجنة القدس بالبرلمان المغربي ويؤكد أن المغرب لها أياد بيضاء في نصررة الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية



المجلس التشريعي يهدي الوفد البرلماني المغربي درعا

القضايا العامة السياسة والفكرية للأمة وهذه الزيارة تجسد هذه الروح.

وخطب النائب الحية الوفد البرلماني المغربي قائلا: «الشعب الفلسطيني يحتاج دعمكم في كل الاتجاهات بداية من الدعم السياسي لقضيتنا ومحاصرة المشروع الصهيوني وتشويهه، والتركيز على جرائمه، ومطلوب أن نثبت أن مشروع المقاومة هو الذي سيبقي، نحن نبذل دماءنا وأرواحنا للحفاظ على حقوقنا ونصرة أمتنا وديننا».

وأكد على ضرورة تجسيد روح التعاون بين البرلمانين في دولنا العربية والإسلامية، فالتعاون مطلوب وكذلك تبادل الخبرات الفنية وصياغة القوانين بطابع إسلامي.

النائب د. أحمد أبو حلبية

بدوره استعرض النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس لجنة القدس في المجلس التشريعي العلاقة التي تربط فلسطين بالمغرب من خلال حديثه عن حي المغاربة في مدينة القدس، وبداية انشائه والانتهاكات التي تعرض لها ذلك الحي على يد الاحتلال الصهيوني، مشددا على ضرورة قيام المغرب بالدور المطلوب منها للحفاظ على القدس وخاصة حي المغربي من خلال تحريك دعاوى قضائية وملاحقة مجرمي الحربي الصهاينة الذين يقتربون جرائم حرب وتشويه المعالم والأثار الإسلامية في القدس.

وفي نهاية اللقاء قدم د. بحر درعا تكريميا للوفد البرلماني المغربي تكريما له على جهوده في مساندة ودعم قضيتنا الفلسطينية، والعمل على فك الحصار عن قطاع غزة.

زيارة المستشفى الميداني المغربي

وفي محطته التالية زار الوفد البرلماني المغربي يرافقه النائب د. يونس الأسطل المستشفى الميداني المغربي الذي افتتح بعد معركة حجارة السجيل في مدينة غزة، حيث اطلع الوفد على طبيعة الخدمات الطبية التي يقدمها المستشفى للشعب الفلسطيني.

زيارة وزارة الخارجية

وفي محطته الثالثة زار الوفد البرلماني المغربي وزارة

بدورها أشارت النائب سعاد بو العيش إلى أن هذه الزيارة تأتي كمساهمة متواضعة في كسر الحصار والتواصل المعرفي والإعلامي، ومحاولة فتح جسر سياسي من المغرب نحو غزة، مضيفة: «الزيارة أكدت لنا حقيقة الشعار الذي كنا نرفعه في كل مسيراتنا وهي أن غزة رمز العزة وهي عزة نراها متجسدة في كل نواحي حياتكم».

وأشادت بقطاع الزراعة الفلسطيني في سياسة الاكتفاء الذاتي التي شاهدها خلال جولة على المحررات الفلسطينية في منطقة خان يونس، كما أشادت بالتعليم في فلسطين وخاصة نموذج الجامعة الإسلامية، وتابعت: «ما رأيناه صورة بسيطة تؤكد على عزة وجهاد أهل غزة ولأهل غزة أقول: ثباتكم ونصركم تاج حرك فينا روح المقاومة والعزة».

من جانبه قال النائب رشيد عبد اللطيف خلال كلمة ألقاها إن «فلسطين في قلوب المغاربة جميعا ومن أجل هذا جئنا للتضامن مع أهل غزة ونفك عنهم الحصار ونشاركهم أفراحهم في جميع المعارك البطولية التي خاضوها، ونقول لهم أننا معكم وسنبقى معكم، ولا أدل على ذلك رئاسة المجلس تحت قيادة صاحب الجلالة للجنة القدس الشريف».

كتلة التغيير والإصلاح

بدوره ألقى النائب خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح كلمة كتلته البرلمانية ثمن فيها زيارة الوفد البرلماني المغربي وقال: «نحن سعداء بلقاء الوفد المغربي الكريم الذي يمثل البعد السياسي الشعبي في هذا الجانب»، مبينا أن كتلته عانت منذ فوزها في الانتخابات التشريعية من المؤامرات والكثير من الصعاب والعراقيل، موضحا أن هذه صعاب يواجهها المسلمون في كل موقع يصلون فيه للحكم

وتابع: «إخوانكم في البرلمان الفلسطيني جزء منهم أسرى في سجون الاحتلال يتناوبون داخل السجون، ومنهم الشهداء وعدد كبير منهم هم آباء شهداء».

وقال خلال كلمته: «نحن ماضون لنتحمل مسئولياتنا التاريخية والسياسية والبرلمانية، وأثرنا أن يبقى البرلمان قائما رغم كل المحاولات لتعطيله، والمجلس في الضفة مغلق أمام رئيسه الدكتور عزيز دويك، وفي غزة ما زال يقوم بعمله في التشريع والرقابة وإعطاء الثقة للحكومة وكذلك إقرار الموازنات السنوية».

وأكد أن الإسلاميين أمامهم تحديات كبيرة، وهي كيف يمكن أن يقدموا نموذجا للإسلاميين عندما يصلون إلى للحكم، ملفتا إلى أن الحركات الإسلامية مطالبة بأن نقدم الصورة الحضارية المثلى لإسلامنا الذي غاب عن مسرح الحكم لفترة طويلة، وتابع: «اليوم نستطيع أن نخترق العالم ونقدم لهم النموذج الإسلامي الذي تم تشويهه لنثبت أن الحضارات إذا ما صدقت تتكامل ونحن الإسلاميين أصل الحضارات وينبوعها فاض على الأمة».

وبين أن أعداءنا يحاولون إشغالنا بقضايا داخلية جزئية بعيدا عن العمل الإسلامي الموحد، وتابع: «يجب أن نؤكد على المعاني العامة وخدمة المواطن ولكن يجب أن لا ننشغل عن

والمؤتمرات وورش العمل، وأهمها زيارة المجلس التشريعي ورئيس الوزراء والمستشفى الميداني المغربي ومؤسسات المجتمع المدني وعوائل الشهداء، وذلك بهدف الاطلاع على القطاعات المختلفة من حياة الشعب الفلسطيني وآثار الدمار الذي خلفه الاحتلال الصهيوني في عدوانه الأخير على القطاع.

والإسلامي بعد نصر حجارة السجيل على موعد قادم مع التحرير والتمكين.

رئيس الوفد المغربي

وأشاد النائب د. عبد العزيز أفتاتي منسق الوفد البرلماني المغربي بالمجلس التشريعي ونوابه قائلا: «نتشرف بوجودنا في هذا المجلس المقاوم الذي يمثل شعبا متمسك بثوابته وقضيته المركزية للأمة»، معبرا عن العلاقات التاريخية بين الشعبين المغربي والفلسطيني، مستعرضا مواقف المغرب تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدا على دعم بلاده للحقوق الفلسطينية في التحرير والعودة وإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشريف.

كما دعا إلى الارتقاء في التضامن الدولي والعربي مع فلسطين ليصل إلى مستويات أعلى من التضامن الرمزي الموجود الآن، مبينا أن هناك لجنة صداقة بين البرلمانين الفلسطيني والمغربي، مؤكدا على ضرورة تطويرها لتصل إلى أبعد الحدود لتساهم المغرب بكل مكوناتها في دعم القضية الفلسطينية.

وأشاد النائب البرلماني المغربي بسماع حركة حماس بتنظيم حركة فتح لمهر جان انطلاقها في غزة، مبينا أن ذلك يعد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو المصالحة التي يجب أن تقوم ولكن على أساس المقاومة وليس على أساس التسوية.

وقال في نهاية كلمته: «نحن منحازون إلى خيار المقاومة

استقبل المجلس التشريعي وفدا برلمانيا مغربيا يتألف من 40 متضامنا برئاسة د. عبد العزيز أفتاتي، وكان في استقبال الوفد على معبر رفح البري عدد من نواب المجلس التشريعي. ونظم المجلس التشريعي للوفد البرلماني المغربي خلال فترة زيارته لقطاع غزة عددا كبيرا من الفعاليات والزيارات الميدانية

زيارة المجلس التشريعي

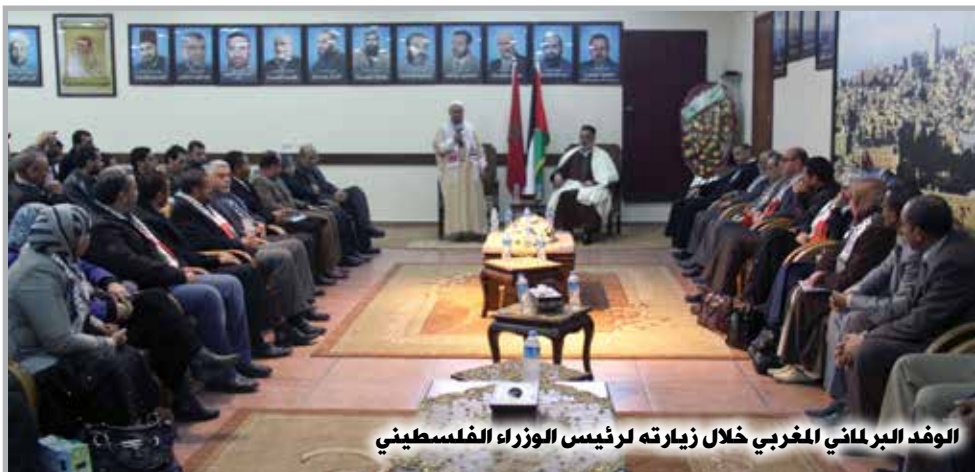
أولى فقرات برنامج الوفد تمثلت في زيارة المجلس التشريعي حيث كان في استقباله عدد من نواب المجلس برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس، حيث عقد المجلس جلسة استقبال للوفد البرلماني تلاها عقد مجموعات عمل برلمانية مشتركة بهدف توطيد العمل البرلماني المشترك بين فلسطين والمغرب.

د. أحمد بحر

وفي كلمة ترحيبية أكد د. أحمد بحر أن المغرب لها علامات بارزة وأياد بيضاء في فلسطين وهذه الزيارة أخوية نعتز بها، مثمنا تلك الزيارة للمجلس التشريعي قائلا: «هذا الوفد التضامني مع قطاع غزة جاء ليفك الحصار السياسي عن القطاع نعتز به، ونؤكد له أننا سنظل الأوفياء لقضيتنا وشعبنا، وهذه الوفود تدل على أن القضية الفلسطينية ذات عمق عربي وإسلامي».

وناشد بحر الوفد البرلماني المغربي العمل على تفعيل لجنة القدس في البرلمان المغربي لتأخذ دورها الحقيقي، مؤكدا أن ١٣ نائبا من نواب المجلس التشريعي مازالوا قيد الاعتقال الصهيوني، وقال: «نطالبكم بأن تقومون بواجبكم تجاه هؤلاء المختطفين في سجون الاحتلال فهم لهم حق علينا وعلى كل زملائهم في البرلمانات العربية».

استعرض بحر انتهاكات الاحتلال الصهيوني بحق المجلس



الوفد البرلماني المغربي خلال زيارته لرئيس الوزراء الفلسطيني

الذي يهدف للتحرير الشامل لفلسطين من بحر ها إلى نهرها دون انتقاص لأي شبر منها».

نائب مغربي

التشريعي وما تعرض له نواب المجلس من قصف بيوت واختطاف واغتيال، مؤكدا أن فلسطين والعالم العربي

وعوائل الشهداء والهيئة العربية لإعادة الإعمار ووزارة الخارجية والتقى مؤسسات المجتمع المدني

ضامن مع شعبنا وتوطيد العمل البرلماني المشترك

رئيس الوفد المغربي يشيد بصمود شعبنا ويؤكد دعم بلاده للحقوق الفلسطينية ويدعو لتطوير آفاق التضامن العربي والدولي مع فلسطين

الوفد المغربي يؤكد أن الزيارة تعبر عن إسهام متواضع في كسر الحصار وتواصل معرفي وإعلامي ومحاولة لفتح جسر سياسي من المغرب نحو غزة المحاصرة



وفي إطار زيارته لمؤسسات القطاع التعليمي زار الوفد البرلماني المغربي جامعة الأقصى بغزة، وكان في استقبال الوفد رئيس الجامعة د. سلام الأغا. ورحب الأغا بالوفد المغربي على أرض غزة، مستعرضا مسيرة الجامعة منذ تأسيسها في خدمة طلاب الشعب الفلسطيني، مبينا أهم الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلبة والكليات الجامعية المتوفرة، كما أكد على عمق العلاقة بين الشعبين المغربي والفلسطيني على مر التاريخ.

زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني

وفي محطة أخرى وهامة من محطات الوفد المغربي في قطاع غزة زار الوفد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في منزله بمخيم الشاطئ بمدينة غزة.

رئيس الوفد المغربي

وفي كلمته أشاد النائب عبد العزيز أفتاتي رئيس الوفد المغربي بجهد ومقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، معبرا عن فرحة شعبه الكبيرة بالانتصار الذي حققته المقاومة الفلسطينية على الاحتلال في معركة حجارة السجيل.

وبيّن أن هذه الزيارة لقطاع غزة هي مقدمة لزيارات تضامنية مغربية قادمة لدعم صمود وثبات شعب فلسطين حتى تحرير أرضه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

رئيس الوزراء

بدوره دعا رئيس الوزراء إسماعيل هنية، لجنة القدس التي يرأسها الملك المغربي محمد السادس، للانعتاد بشكل عاجل لمساندة المدينة المقدسة، ودراسة ما يجري فيها والتصدي للانتهاكات الخطيرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وقال هنية: «إن مدينة القدس تعيش وضعاً خطيراً، وتكاد الخطة الصهيونية ضدها أن تكتمل»، مشددا على ضرورة استعادة دور المغرب والأمة الإسلامية في حماية القدس والأقصى الشريف.

وأضاف: «لأبد أن ننطلق من المتغير الكبير في الواقع العربي لتحرير فلسطين والقدس، وحمايتها، وإننا نعلم أن الدول العربية مشغولة في أوضاعها الداخلية، لكنهم الآن مطالبين بوضع خطط في سبيل تحقيق ذلك، من رسم معالم التحرير وتحديد الأدوار من أجل تحرير فلسطين».

حي المغاربة

وأوضح هنية أن المغاربة كان لهم شرف الجهاد والعيش على أرض فلسطين والقدس، حيث كانت الأخيرة شاهداً تاريخياً على دورهم، وقال: «في يوم من الأيام مروا من هنا وجاهدوا وصلوا في باحات المسجد الأقصى فكانت حارة وحي المغاربة الذي يعد شاهداً على أن القدس للمسلمين». وأكد أن القدس «ليست للفلسطينيين وحدهم، وتحريرها ليس مسؤولية الفلسطينيين وحدهم، وهي مسؤولية الأمة جمعاء»، مبيناً أن «أهل المغرب أوفياء للتاريخ وقضية أمتهم المحورية، وللمقاومة على أرض فلسطين». وأشاد هنية بالديمقراطية المغربية والتغيرات الإيجابية

ورأى هنية أن الاحتلال شن الحرب ليردع القطاع فردع هو، وشنها أيضا ليهزم المقاومة، فهزمت الأخيرة، وأراد أن يحطم إرادتها فحطمت إرادة مجتمعه وقيادته، وقال: «جاءوا لينتوا قواعد جديدة للردع فبنت المقاومة قواعد جديدة للردع فضربت القدس وتل أبيب».

زيارة عائلات الشهداء

وفي محطة أخرى زار الوفد البرلماني المغربي عائلات عدد من الشهداء منهم منزل الشهيد المؤسس لحركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ أحمد ياسين، وكذلك زيارة عائلة الشهيد القائد القسامي أحمد الجعبري، كما زار الوفد المغربي النائب أم نضال فرحات والتي تقلب بخساء فلسطين والتي قدمت ثلاثة شهداء من أبنائها.

لقاء مؤسسات المجتمع المدني

إلى ذلك التقى الوفد في قاعة الاجتماعات بفندق الكومودر بغزة عددا من مؤسسات المجتمع المدني للاطلاع على عدد من القطاعات الحيوية في المجتمع الفلسطيني داخل قطاع غزة، وأهمها قطاعات الصحة والتعليم والإسكان. واستمع الوفد في هذا السياق إلى نبذة عن المؤسسات الخيرية في قطاع غزة وطبيعة عملها.

مع أهالي الأسرى أمام «الصليب الأحمر»

وأخيرا شارك الوفد البرلماني المغربي أهالي الأسرى الفلسطينيين اعتصامهم الأسبوعي في مقر الصليب الأحمر بمدينة غزة، وحملوا الياقات الداعمة لقضية الأسرى، كما رفع أعضاء الوفد صور لأسرى معتقلين لدى سجون الاحتلال وهتفوا مع أهالي الأسرى شعارات منددة بإجراءات الاحتلال بالاعتقال والتعذيب.

وتحدث رئيس الوفد أفتاتي لأهالي الشهداء باسم الشعب المغربي، مبينا وقوف المغرب بكافة أطرافه مع قضية الأسرى، واعدا بتفعيل قضيتهم في المحافل العربية والدولية والعمل من أجل إطلاق سراح الأسرى.



الوفد البرلماني المغربي خلال زيارته للجامعة الإسلامية بغزة

وفي نهاية الزيارة التي استغرقت أربعة أيام ودع د. بحر بحر القافلة البرلمانية في مقر المجلس التشريعي بغزة، والتي قامت بدورها بإهداء بحر النزي التقليدي المغربي.

التي منحت التيارات الإسلامية وعبر صندوق الاقتراع من الوصول إلى سدة الحكم، ومن دون إراقة دماء شخص واحد. مستدركا: «نسجل نقطة احترام لملك المغرب، وللتيارات الوطنية والإسلامية المغربية وتكيفها مع المتغيرات».

الدور العربي المطلوب

وبين هنية أن استقبال وفد التضامن المغربي يأتي في ظل تغيرات وربيع عربي، والتي بدأت في تونس ووصلت إلى عدد من البلدان ولاسيما مصر التي وقفت مع شعبنا الفلسطيني خلال فترة العدوان الإسرائيلي الأخير.

وقال هنية: «مصر فتحت الأبواب كي تصل قوافل التضامن مع غزة، ووقفت معنا في حرب حجارة السجيل وقفة تختلف ١٨٠ درجة عن وقفها في حرب الفرقان، التي أعلنت فيها وزيرة خارجية العدو تسيفي ليفني الحرب من القاهرة».

وأضاف: «في هذه الحرب أعلن النصر من القاهرة، حينما وقف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح يعلنان الانتصار على العدو الإسرائيلي»، مبينا أن حرب الفرقان لم يسمح فيها النظام المصري بدخول أي متضامن عبر معبر رفح ولا حتى الخروج منه.

ولفت رئيس الوزراء النظر إلى فتح معبر البري خلال الحرب الأخيرة واستقبال الجرحى وإدخال المتضامنين، وإرسال الرئيس المصري محمد مرسي رئيس وزراءه ليزور غزة بنفسه، في حين وصل إلى القطاع وقت العدوان ١٤ وزير خارجية عربي للتضامن معها.

وتابع هنية: «في هذه الحرب سمعت أمريكا أيضا من القاهرة كلاما جديدا لم تسمعه من قبل، إضافة إلى أن الرئيس مرسي كان سيزور غزة بنفسه لولا ظروف خاصة أحاطت به، وذلك حسب ما أبلغت به شخصياً من قبل القيادة المصرية». وشدد على أن المقاومة في غزة أربكت حسابات العدو وضربت نظرية الأمن الإسرائيلي، وألحقت الهزيمة النفسية

في المجتمع الإسرائيلي، مضيفا: «فلسطين بعد حرب الأيام الثمانية تختلف عما كانت قبل الحرب، زمن اليوم ليس كزمن ما قبل الحرب».

المجلس التشريعي الفلسطيني يقر قانون

الموازنة تركز على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل واستمرار توجيه النفقات التطويرية نحو المشاريع التنموية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة الاثنين (31-12-2012م) قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013م، بحضور وزير المالية نائب رئيس الوزراء م. زياد الظاظا. وألقى الظاظا خطاب الموازنة أمام رئيس وأعضاء المجلس التشريعي، موضحاً أن موازنة حكومته تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي للحكومة الفلسطينية، بالإضافة لتخفيض العجز الكلي للموازنة من خلال ترشييد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات المحلية دون المساس بالطبقات

كون الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدره لسنة مالية معينة. وقد باشرت لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2013م وتحليلها وإصدار التقارير التوضيحية لذلك. فضلاً عن اللقاءات التي جمعت لجنتي الموازنة والاقتصادية مع وزير المالية ونائب رئيس الوزراء والتي تم بموجبها تعديل خطاب الموازنة بناءً على ملاحظات اللجنتين. وفي ضوء ما تقدم فقد خلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية:

استناداً إلى أحكام المادة (3) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (7) لعام 1998م تتقدم لجنة الموازنة والشؤون المالية بتقريرها هذا إلى مجلسكم الموقر حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013م للمحافظات الجنوبية. وقد قامت اللجنة بعدة لقاءات لدراسة أبعاد المشروع المقدم من كافة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. أخذت في الاعتبار أن الموازنة العامة هي في الأصل أداة تخطيط ورقابة تعكس الأرقام الواردة فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما تعكس السياسات المقررة والتي نالت الحكومة بموجبها الثقة من المجلس التشريعي

أولاً : الإيرادات المحلية:

1- اتباع سياسة تعظيم الإيرادات والاعتماد على الموارد المحلية.
2- تحسين مستوى التحصيل الضريبي والجمركي.
3- زيادة الرسوم على بعض السلع.
4- تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الاقتصادية المتفق عليها مع لجنتي الموازنة والاقتصادية بالمجلس التشريعي.
وعليه فإن إجمالي الإيرادات المحلية المتوقعة في موازنة السنة المالية 2013م تمثل ما نسبته 27% من النفقات العامة المتوقعة لنفس العام والمقدرة بمبلغ (897) مليون دولار. وهي نسبة متدنية يرجع السبب فيها إلى الاقتصار في تحصيل الإيرادات على الإيرادات المحلية الداخلية بسبب تحويل سلطات الاحتلال لأموال المقاصة إلى سلطة رام الله.

بلغت الإيرادات الإجمالية الصافية حتى تاريخ 30-12-2012م مبلغ (166) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ 31/12/2012م مبلغ (221) مليون دولار. أي بنسبة زيادة قدرها 28% عما تم توقعه في موازنة 2012م والمقدر بمبلغ (173) مليون دولار. وعليه فإن نسبة الإيرادات المتحققة في السنة المالية 2012م بلغت 50% من إجمالي النفقات المتحققة من نفس العام والبالغة (445) مليون دولار. في حين أن ما تم توقعه من إيرادات إجمالية للعام 2013م قدرت بمبلغ (243) مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها 9.95% عما تم تحصيله فعلياً في السنة المالية 2012م. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى التالي:

كشف مقارنة الإيرادات "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2012م	المتحقق حتى تاريخ 30-09-2012	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المقدر في موازنة 2013م	نسبة التغير بين المتوقع لسنة 2013م والمتحقق لسنة 2012م
173	166	221	243	9.95%

رسم توضيحي لأجمالي الإيرادات المحلية



ثانياً: إجمالي النفقات العامة:

تاريخ 30-12-2012م بمبلغ (334) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ 31-12-2012م

قدرت النفقات العامة في موازنة 2012م بمبلغ (897) مليون دولار. بينما ما تم إنفاقه فعلياً حتى



مبلغ (445) مليون دولار. في حين تم تقديرها في موازنة العام 2013م بمبلغ (897) مليون دولار.

كشف مقارنة النفقات العامة "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2012م	المتحقق حتى تاريخ 30-09-2012	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المقدر في موازنة 2013م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2013م والفعلي لسنة 2012م
869	334	445	897	101.57%

رسم توضيحي لأجمالي النفقات العامة



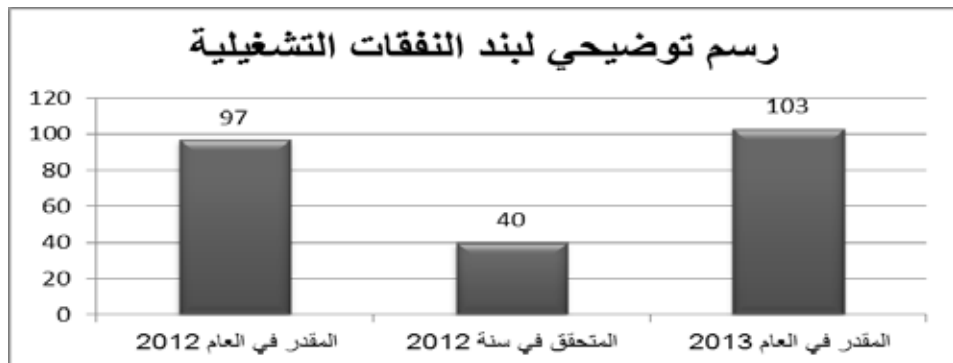
التالي:

وتتوزع النفقات العامة على التالي:

- 1- الرواتب والأجور. قدرت الرواتب والأجور في موازنة 2013م بمبلغ (449) مليون دولار. أي ما نسبته 50% من إجمالي النفقات العامة. ويشمل بند الرواتب والأجور
- 2- متأخرات سنوات سابقة بقيمة 77.63 مليون دولار تقريباً.
- 1- تكلفة الإحداثيات الجديدة بقيمة 4.29 مليون دولار تقريباً.

ن الموازنة العامة للسنة المالية 2013م

إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام القادم 243 مليون دولار، أي بنسبة 27% من إجمالي النفقات المتوقعة أن تبلغ 897 مليون دولار، بعجز قيمته 654 مليون دولار، وسيتم تغطية هذا العجز من خلال المنح والهبات والمساعدات

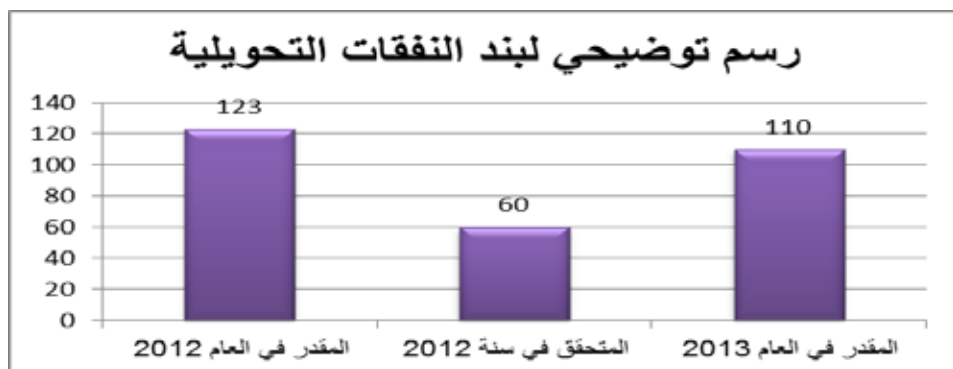


نسبته ١٢.٢٦% من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التشغيلية حتى تاريخ ٢٠١٢-٠٩-٣٠ مبلغ (٤٥) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ ٢٠١٢-١٢-٣١ مبلغ (٦٠) مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغت نسبته ٤٨.٧٨% من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١٢م والمقدر بمبلغ (١٢٣) مليون دولار.

وتشتمل على التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية (الإعانات المقدمة للمواطنين) سواء المقدمة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية أو المقدمة عبر وزارة العمل. قدرت النفقات التشغيلية في موازنة السنة المالية ٢٠١٣م بمبلغ (١١٠) مليون دولار. أي ما

كشف مقارنة النفقات التشغيلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2012م	المتحقق حتى تاريخ 09-30-2012	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المقدر في موازنة 2013م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2013م والفعلي لسنة 2012م
123	45	60	110	83.33%



موازنة السنة المالية ٢٠١٣م بمبلغ (٢٣٥) مليون دولار. منهم (٢١) مليون دولار مصاريف رأسمالية عادية أي ما نسبته ٢.٣٤% من إجمالي النفقات. ومبلغ (٢١٤) مليون دولار نفقات تطويرية «خطة التنمية» أي ما نسبته ٢٣.٨٦% من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات الرأسمالية والتطويرية حتى تاريخ ٢٠١٢-٠٩-٣٠ مبلغ (٤) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ ٢٠١٢-١٢-٣١ مبلغ (٥.٣٣) مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغت نسبته ١.٠٢% فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١٢م والمقدر بمبلغ (٢٤٤) مليون دولار منهم (٢٨) مليون دولار نفقات رأسمالية عادية.

٣- النفقات الرأسمالية والتطويرية.. تنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية إلى قسمين:
أ- النفقات الرأسمالية العادية: وهي تشمل امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع مثل الآلات والمعدات الثقيلة والسيارات والآلات... الخ.
ب- النفقات التطويرية «خطة التنمية»: وهي النفقات التي تنفق على المشاريع مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وشق طرق بما في ذلك شق طرق زراعية وتطوير شبكات المياه والمياه العادمة ومشاريع أخرى لتطوير البنية التحتية. قدرت النفقات الرأسمالية والتطويرية في

المنح والهبات والمساعدات. يذكر أن كافة مشاريع المنحة القطرية لا تدخل ضمن حيز الموازنة المذكورة على اعتبار أن الحكومة القطرية هي التي تقوم بالتمويل وتدير هذه المشاريع بشكل مباشر من خلال مكتبها بغزة وبالتعاون مع الشركات التي تم ترسية المشاريع عليها. وفيما يلي نص تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية بالمجلس التشريعي تعليقا على خطاب الموازنة الذي تقدمت به الحكومة الفلسطينية:

التنمية الاقتصادية. وأضاف نصار: «الموازنة تهدف كذلك إلى استمرار العمل الاغاثي بجانب العمل التنموي في ضوء ظروف الحصار التي مازالت تعيشها البلاد». ونوه نصار إلى أنه من المتوقع أن تبلغ إجمالي الإيرادات للعام القادم 243 مليون دولار، أي بنسبة 27% من إجمالي النفقات المتوقعة أن تبلغ 897 مليون دولار بعجز قيمته 654 مليون دولار، في حين سيتم تغطية هذا العجز من خلال

توضيح بند الرواتب والأجور في موازنة 2013م "المبلغ بالمليون دولار"

إجمالي الرواتب والأجور	الإضافات		الرواتب والأجور
	متأخرات سنوات سابقة	تكلفة الاحداثات الجديدة	
449.37	77.63	4.29	367.45

إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٢م والمقدر بمبلغ (٤٠٥) مليون دولار. وهذا عائد الى التالي:
١- عدم صرف المستحقات المتأخرة.
٢- عدم تنفيذ كافة الاحداثات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٢م.

في حين أن إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند الرواتب حتى تاريخ ٢٠١٢-٠٩-٣٠ مبلغ (٢٥٥) مليون دولار. ومن المتوقع أن يصل حتى تاريخ ٢٠١٢-١٢-٣١ مبلغ (٣٤٠) مليون دولار. أي أن نسبة ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغ ٨٤% من

كشف مقارنة الرواتب والأجور "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2012م	المتحقق حتى تاريخ 09-30-2012	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المقدر في موازنة 2013م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2013م والفعلي لسنة 2012م
405	255	340	449	32.06%



من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التشغيلية حتى تاريخ ٢٠١٢-٠٩-٣٠ مبلغ (٣٠) مليون دولار (٢٥) لسنة ٢٠١٢م متأخرات. ومن المتوقع أن يصل حتى تاريخ ٢٠١٢-١٢-٣١ مبلغ (٤٠) مليون دولار. أي أن نسبة ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغ ٤١.٢٤% فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٢م والمقدر بمبلغ (٩٧) مليون دولار.

٢- النفقات التشغيلية. هي المبالغ التي يتم بها تشغيل الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل مهمات السفر الداخلية والخارجية ومياه وكهرباء وبريد وبرايق وهاتف وقرطاسية ومحروقات وصيانة وإصلاحات ومواد ولوازم استهلاكية ونفقات وسائل نقل... الخ. قدرت النفقات التشغيلية في موازنة ٢٠١٣م بمبلغ (١٠٣) مليون دولار. أي ما نسبته ١١.٤٨%

كشف مقارنة النفقات التشغيلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2012م	المتحقق حتى تاريخ 09-30-2012	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المقدر في موازنة 2013م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2013م والفعلي لسنة 2012م
97	30	40	103	157.5%

كشف مقارنة قطاع الإدارة المالية "المبلغ بالمليون دولار"

النسبة	المجموع الكل	المجموع	الرأسمالية والتطويرية	التحولات	التحولات التشغيلية	الرواتب والأجور	البيان
36.34%	815	296.16	218.75	60.84	2.68	13.89	المقدر في موازنة 2012م
10%	328.5	32.75	2.83	17.3	1.48	11	الفعلي حتى 2012-09-30
10%	438	44	4	23	2	15	الفعلي حتى 2012-12-31
34.48%	815	281	216	46	3	15	المقدر في سنة 2013م

٢- قطاع الخدمات الاجتماعية.

٢- قطاع الخدمات الاجتماعية.

بلغ ما قدر لقطاع الخدمات الاجتماعية في موازنة ٢٠١٣م مبلغ (٢٦٣) مليون دولار. أي ما نسبته ٣٢.٢٦% من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة المقدّر في موازنة العام ٢٠١٢م ٢٩.١٥% أي بزيادة بلغت نسبته ٣.١١%. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة التربية والتعليم- وزارة الصحة- وزارة شؤون المرأة- وزارة شؤون الأسرى والمحررين- وزارة الشؤون الاجتماعية- وزارة العمل.

كشف مقارنة قطاع الخدمات الاجتماعية "المبلغ بالمليون دولار"

النسبة	المجموع الكلي	المجموع	الرأسمالية والتطويرية	التنفقات التحويلية	التنفقات التشغيلية	الرواتب والأجور	البيان
29.15%	815	237.59	2.83	38.75	68.2	127.81	المقدر في موازنة 2012م
39.23%	328.5	128.87	5.	11.72	13.42	103	الفعلي حتى 2012-09-30
39.23%	438	172	1	16	18	137	الفعلي حتى 2012-12-31
32.26%	815	263	2.84	41.25	70.57	148.44	المقدر في سنة 2013م

٣- قطاع الأمن والنظام العام.

3-قطاع الأمن والنظام العام.

بلغ ما قدر لقطاع الأمن والنظام العام في موازنة ٢٠١٣ مبلغ (٢٤١) مليون دولار. أي ما نسبته ٢٩.٥٧٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٢ ٣١.٠٨٪ أي بنقص بلغت نسبته ١.٥١٪. ويتردد تحت هذا القطاع وزارة الداخلية والأمن الوطني-وزارة العدل-وزارة الحكم المحلي-سلطة الأراضي-ديوان القضاء الشرعي.

كشف مقارنة قطاع الأمن والنظام العام "المبلغ بالمليون دولار"

النسبة	المجموع الكلي	المجموع	الرأسمالية والتنموية	التحويلات	التشغيلية	الرواتب والأجور	البيان
31.08%	815	253.33	21.7	20.26	20.32	191.04	المقدر في موازنة 2012م
45.36%	328.5	149	0.45	13.92	7.43	127	القطري حتى 2012-09-30
45.36%	438	199	0.6	15.56	10	169	القطري حتى 2012-12-31
29.57%	815	241	15	18.75	22.59	184.48	المقدر في سنة 2013م

٤- قطاع التنمية الاقتصادية.

٤- قطاع التنمية الاقتصادية.

بلغ ما قدر لقطاع التنمية الاقتصادية في موازنة ٢٠١٣ مبلغ (١٢,٤٤) مليون دولار. أي ما نسبته ١,٥٣% من المبلغ الاجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٢ ١,٤٠% أي بزيادة بلغت نسبة ٠,١٣%.

ويندرج تحت هذا القطاع وزارة الاقتصاد الوطني- سلطة الطاقة- وزارة التخطيط- وزارة التشغيل العامة- وزارة الزراعة- سلطة جودة البيئة.

كشف مقارنة قطاع التنمية الاقتصادية "المبلغ بالمليون دولار"

النسبة	المجموع الكلي	المجموع	الرأسمالية والتنموية	التحويلية	التشغيلية	الرواتب والأجور	البيان
1.40%	815	11.43	0.18	0.77	3.08	7.4	المقدر في موازنة 2012م
2.25%	328.5	7.4	0.01	0.56	1.11	5.7	الفعلي حتى 2012-09-30
2.25%	438	9.87	0.013	0.75	1.48	7.6	الفعلي حتى 2012-12-31
1.53%	815	12.44	0.38	0.81	3	8	المقدر في سنة 2013م

هـ-قطاع الإدارة العامة.

هـ- قطاع الإدارة العامة.

بلغ ما قدر لقطاع الإدارة العامة في موازنة ٢٠١٣م مبلغ (٧.٢١) مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٨٨% من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة المقدّر في موازنة العام ٢٠١٢م ٠.٨٢% أي بزيادة بلغت نسبته ٠.٠٦%. ويندرج تحت هذا القطاع المجلس التشريعي الفلسطيني- مجلس الوزراء- ديوان الرقابة المالية والإدارية- ديوان الموظفين العام.

كشف مقارنة قطاع التنمية الاقتصادية "المبلغ بالمليون دولار"

النسبة	المجموع الكلي	المجموع	الرأسمالية والتطويرية	التقنيات التحويلية	التقنيات التشغيلية	الرواتب والأجور	البيان
1.40%	815	11.43	0.18	0.77	3.08	7.4	المقدر في موازنة 2012م
2.25%	328.5	7.4	0.01	0.56	1.11	5.7	الفعلي حتى 2012-09-30
2.25%	438	9.87	0.013	0.75	1.48	7.6	الفعلي حتى 2012-12-31
1.53%	815	12.44	0.38	0.81	3	8	المقدر في سنة 2013م

٦-قطاع خدمات النقل والمواصلات.

٦-قطاع خدمات النقل والمواصلات. بينما كانت نسبة المقدّر في موازنة العام ٢٠١٢م ٠.٦٣% أي بزيادة بلغت نسبته ٠.٠٦%، ويندرج تحت هذا القطاع وزارة النقل والمواصلات- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كشف مقارنة النفقات الرأسمالية والتطويرية "المبلغ بالمليون دولار"

نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2013م والفعلي لسنة 2012م	المقدر في موازنة 2013م	المتوقع حتى نهاية العام 2012	المتحقق حتى تاريخ 09-30- 2012	المقدر في موازنة 2012م
4309%	235	5.33	4	244

رسم توضيحي لبند النفقات الراسمالية والتطويرية



ثالثاً: العجز في الموازنة:

١- العجز الفعلي في موازنة ٢٠١٢م:

٢٠١٢م بالنفقات الفعلية للسنة المالية ٢٠١٢م أن صافي العجز للسنة المالية ٢٠١٢م بلغ (١٥٩) مليون دولار. الكشف التالي يوضح ذلك:

"المبلغ بالمليون دولار"

البيرــــــــــــان	الفعلي حتى تاريخ 2012-09-30	الفعلي حتى تاريخ 2012-12-31
الإيرادات المحلية الفعلية	166	221
التمويل الخارجي الفعلي	49	65
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	215	286
الرواتب والأجور	255	340
النفقات التشغيلية	30	40
النفقات التحويلية	45	60
النفقات الرأسمالية والتطويرية	4	5.33
مجموع النفقات العامة	334	445
العجز الفعلي	-119	-159

٢-العجز المقدّر في موازنة ٢٠١٣م:

٢-العجز المقدّر في موازنة ٢٠١٣: يتبين عند مقارنة الإيرادات المقدّرة في موازنة ٢٠١٣ مع النفقات المقدّرة لنفس العام أن قيمة العجز قبل التمويل سيصل إلى مبلغ (٦٥٤) مليون دولار.

"المبلغ بالمليون دولار"

اليــــــــــــــــان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية المتوقعة		243
الرواتب والأجور المتوقعة	449	
النفقات التشغيلية المتوقعة	103	
النفقات التحويلية المتوقعة	110	
النفقات الرأسمالية العادية	21	
النفقات التطويرية "خطة التنمية"	214	
مجموع النفقات العامة		897
العجز قبل التمويل		654-

رابعاً: توزيع الموازنة على القطاعات المكونة لها:

تتكون الموازنة من ثمانية قطاعات يشتمل كل قطاع على عدد من الوزارات التي تتقارب في عملها. والقطاعات الثمانية هي:

١- قطاع الإدارة المالية.

بلغ ما قدر لقطاع الإدارة المالية في موازنة ٢٠١٣ م مبلغ (٢٨١) مليون دولار، أي ما نسبته ٣٤,٤٨٪.

من المبلغ الإجمالي. بينما كانت نسبة المقرر في موازنة العام ٢٠١٢م ٣٦.٣٤٪ أي بنقص بلغت نسبته ١.٨٦٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة المالية- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- سلطة المياه- المتقاعدون- النفقات العامة- الاحتياطات المالية- النفقات التطويرية "خطة التنمية".

استمرار العمل الإغاثي بجانب العمل التنموي في ضوء ظروف الحصار يشكل أحد أركان الموازنة الجديدة

كشف مقارنة قطاع خدمات النقل والمواصلات "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2012م	3.71	0.93	0.4	0.126	5.166	815
الفعلي حتى 2012-09-30	2.9	0.36	0.29	0.025	3.58	328.5
الفعلي حتى 2012-12-31	3.86	0.48	0.39	0.03	4.77	438
المقدر في سنة 2013م	4	1	0.41	0.10	5.66	815

٧-قطاع الخدمات الثقافية.

بلغ ما قدر لقطاع الخدمات الثقافية في موازنة ٢٠١٣م مبلغ (٤) مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٤٩% من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة

كشف مقارنة قطاع الخدمات الثقافية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2012م	2.643	0.764	0.283	0.079	3.769	815
الفعلي حتى 2012-09-30	2	0.213	0.196	0.013	2.44	328.5
الفعلي حتى 2012-12-31	2.66	0.284	0.261	0.017	3.25	438
المقدر في سنة 2013م	2.78	0.77	0.29	0.16	4	815

٨-قطاع الشؤون الخارجية.

بلغ ما قدر لقطاع الشؤون الخارجية في موازنة ٢٠١٣م مبلغ ٨١٦ ألف دولار. أي ما نسبته ٠.١٠% من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة

كشف مقارنة قطاع الشؤون الخارجية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2012م	0.265	0.144	0.028	0.022	0.459	815
الفعلي حتى 2012-09-30	0.25	0.039	0.024	0.002	0.312	328.5
الفعلي حتى 2012-12-31	0.33	0.052	0.33	0.0026	0.416	438
المقدر في سنة 2013م	0.58	0.165	0.036	0.035	0.816	815

التوصيات:

وبناءً على ما سبق من عرض لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣م فإن لجنة الموازنة والشئون المالية وبعد المناقشات قد خلصت إلى التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى القانوني:

- ١-تطبيق كافة القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني وخاصة قانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨م.
- ٢-تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لسير عمله.
- ٣-تفعيل قانون هيئة سوق رأس المال في قطاع غزة لضبط الأسواق المالية ومحاربة ظاهرة جرائم الأموال. وتعيين رئيس لهيئة سوق رأس المال ونائب لمحافظة سلطة النقد.
- ٤-تفعيل قانون تشجيع الاستثمار ووضع اللوائح التنفيذية الخاصة به. وتشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتواءم مع الخطة الوطنية لمعالجة مشكلة البطالة. ومنح المشاريع الفلسطينية التي دمرت من قبل الاحتلال ذات الإعفاءات المنصوص عليها في القانون.
- ٥-التأكيد على تقديم الخطة العامة للتنمية في موعدا المحدد للمجلس التشريعي للمصادقة عليها حسب الأصول.
- ٦-توفير الاحتياجات اللازمة للقضاء بكافة أنواعه من قضاة وموظفين ومباني ملائمة. ويمنع تعيين عاملين على بند البطالة في مرفق القضاء.
- ٧-الإسراع بإنشاء المعمل الجنائي وتطوير الطب الشرعي وتوفير احتياجاتهما بما يخدم العدالة.
- ٨-تفعيل المعهد العالي للقضاء وتطويره بما يخدم العدالة في فلسطين.
- ٩-تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويضات مصابي حوادث الطرق.
- ١٠-توفير الاحتياجات اللازمة للهيئة المستقلة لرصد وتوثيق جرائم الاحتلال ودعمها وتطويرها بما يحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها بما في ذلك إنشاء المتحف الخاص برصد جرائم الاحتلال الصهيوني.

وبناءً على ما سبق من عرض لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣م فإن لجنة الموازنة والشئون المالية وبعد المناقشات قد خلصت إلى التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى القانوني:

- ١-تطبيق كافة القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني وخاصة قانون تنظيم الزكاة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨م.
- ٢-تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لسير عمله.
- ٣-تفعيل قانون هيئة سوق رأس المال في قطاع غزة لضبط الأسواق المالية ومحاربة ظاهرة جرائم الأموال. وتعيين رئيس لهيئة سوق رأس المال ونائب لمحافظة سلطة النقد.
- ٤-تفعيل قانون تشجيع الاستثمار ووضع اللوائح التنفيذية الخاصة به. وتشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتواءم مع الخطة الوطنية لمعالجة مشكلة البطالة. ومنح المشاريع الفلسطينية التي دمرت من قبل الاحتلال ذات الإعفاءات المنصوص عليها في القانون.
- ٥-التأكيد على تقديم الخطة العامة للتنمية في موعدا المحدد للمجلس التشريعي للمصادقة عليها حسب الأصول.
- ٦-توفير الاحتياجات اللازمة للقضاء بكافة أنواعه من قضاة وموظفين ومباني ملائمة. ويمنع تعيين عاملين على بند البطالة في مرفق القضاء.
- ٧-الإسراع بإنشاء المعمل الجنائي وتطوير الطب الشرعي وتوفير احتياجاتهما بما يخدم العدالة.
- ٨-تفعيل المعهد العالي للقضاء وتطويره بما يخدم العدالة في فلسطين.
- ٩-تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويضات مصابي حوادث الطرق.
- ١٠-توفير الاحتياجات اللازمة للهيئة المستقلة لرصد وتوثيق جرائم الاحتلال ودعمها وتطويرها بما يحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها بما في ذلك إنشاء المتحف الخاص برصد جرائم الاحتلال الصهيوني.

ثانياً: على المستوى الإداري:

- ١-اعتماد سياسة التدوير الوظيفي والاستخدام الأمثل للطاقات والموارد البشرية المتاحة.
- ٢-تشكيل لجنة للإصلاح الإداري تضم في عضويتها وزارة التخطيط ووزارة المالية وديوان الموظفين العام على أن تقدم تقرير إلى المجلس التشريعي.
- ٣-وقف كافة التعيينات (عقود- بطالات دائمة- تعيينات عادية) خارج إطار الموازنة. وفي حالة الضرورة يعرض الموضوع على المجلس التشريعي للإقرار. مع الأخذ بعين الاعتبار تعيين موظفي وزارة الأوقاف من فئة الإمام والمؤذن بما يكفل توفير إمام ومؤذن لكل مسجد في قطاع غزة.
- ٤-حل سلطة الأراضي ومن ثم دمج إدارة الطابو إلى وزارة العدل ودمج إدارة الأملاك الحكومية إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- ٥-تزويد المجلس التشريعي بتقرير تفصيلي حول كافة المشاريع التنموية التي نفذتها الحكومة.
- ٦-استحداث إدارة جديدة بوزارة العدل تعنى بتوثيق والمصادقة على كافة العقود الخاصة بالتملكات الثابتة والمنقولة وذلك على غرار الشهر العقاري في جمهورية مصر العربية

لضمان تجنب التزوير وعدم بيع الأصل أكثر من مرة.

٧-العمل الجدي نحو تثبيت العقود السنوية في الكليات الجامعية بوزارة التربية والتعليم العالي.

ثالثاً: على المستوى المالي والاقتصادي:

- ١-تعزيز الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية شريطة ألا يكون ذلك على حساب المواطن العادي وذوي الدخل المحدود. بل على البنوك والشركات والمؤسسات الاقتصادية والجهات التي تحقق أرباحاً طائلة.
- ٢-إعطاء أولوية الصرف في الأوامر المالية للنفقات التشغيلية لوزارتي الداخلية والصحة بما يحقق الأمن الداخلي وتقديم خدمات صحية للمواطنين.

٣-الطلب إلى الحكومة بوضع رؤية شاملة حول جدولة ديون العائلات الفقيرة المستحقة لشركة الكهرباء وإيجاد حلاً مناسباً لها.

٤-دعم القطاع الخاص للنهوض بالعملية الاقتصادية وتطويرها بهدف المساهمة في حل مشكلة الفقر والبطالة من خلال إنشاء بنك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٥-تشجيع وحماية المنتج المحلي شريطة الالتزام بمعايير الجودة وعدم المغالاة في الأسعار وتوفير كميات تتناسب واحتياجات البلد.

٦-تعزيز سياسة الاقتصاد الزراعي المقاوم من خلال دعم المزارع الفلسطيني وإحلال الواردات ودعم المنتج الزراعي المحلي وربط القطاع الزراعي بالصناعي وتوفير الأمن الغذائي للمواطنين.

٧-تشجيع القطاع السياحي والترويج له ضمن سياسة دعم صمود أهالي قطاع غزة والتواصل مع الحكومة المصرية لتيسير دخول السياح والوفود الزائرة.

٨-وضع رؤية واضحة بشأن أموال التامين والمعاشات الخاصة بموظفي الدولة.

رابعاً: على المستوى الاجتماعي:

١- تفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي وتكون الأولوية للأسر الأكثر فقراً.

٢-دعم سكان المناطق الحدودية بهدف تثبيتهم في أماكن سكنهم وتشجيع التنمية في تلك المناطق.

٣- تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات بقطاع غزة. على أن يتبع لها مركز معالجة المدمنين الموجود في محافظة الشمال وافتتاح فروع أخرى له في باقي محافظات القطاع وذلك لخطورة هذا الموضوع.

وعليه فإن لجنة الموازنة والشؤون المالية تتمنى أن تؤدي هذه الانطلاقة الجديدة إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في السلطة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن. مؤكداً أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد.

وختاماً توصي لجنة الموازنة والشؤون

المالية مجلسكم الموقر بإقرار مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية

٢٠١٣م مع الأخذ بالتعديلات والتوصيات

وفقاً للأصول.

أوصت بتطوير التشريعات والحزم في التنفيذ وتطبيق المصالحة ونشر ثقافة التسامح ودعم الشرطة والقضاء

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تنظم ورشة

عمل حول "الجريمة" بحضور مسئولين شرطيين وحقوقيين وقضاة وأكاديميين ودعاة

وشخصيات أكاديمية وقضاة وقانونيين وحقوقيين منهم راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وعصام يونس رئيس مركز الميزان لحقوق الإنسان، وجميل سرحان مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بغزة.

نظمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي الاثنين الماضي ورشة عمل حول الجريمة وأسبابها وطرق علاجها، في مقر المجلس بمدينة غزة، وذلك بحضور عدد من النواب ومسئولين شرطيين من النيابة والمباحث والشرطة،

اهتمام التشريعي

وفي بداية الورشة قال مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب د. مراون أبو راس إن دعوة لجنة الأمن والداخلية لهذه الورشة يعكس مدى اهتمام المجلس التشريعي بالواقع الأمني في فلسطين وقطاع غزة بشكل خاص.

واعتبر أبو راس بأن المعلومات التي تصل للجنة من وزارة الداخلية والمؤسسات الشرطية والأجهزة المعنية من إحصائيات وبيانات حول وضع الجريمة في قطاع غزة والمتابعة المستمرة لمعدلات الجريمة وانخفاضها وارتفاعها، دفعت للجنة لعقد هذه الورشة مع المختصين في العديد من المجالات للوقوف على المعالجات النفسية والدينية لأوضاع لجريمة في فلسطين.

أرقام وإحصائيات

وبدأت الورشة بمشاركة المدير العام للشرطة العميد تيسير البطش الذي ثمن اللقاء، مؤكداً أن هذه الورشة تصب في المصلحة العامة وتوحد الجهود في تحصين المجتمع ليصبح نظيفاً من الجريمة.

وعرض البطش خلال كلمته إحصائية أعدتها الإدارة العامة للشرطة لأنواع الجرائم والحوادث المختلفة التي وقعت خلال الأربع سنوات الماضية.

وتضمنت الإحصائية عدة أنواع من الجريمة منها على سبيل المثال مجموع جرائم العنف العائلي والمشاكرات العائلية الذي بلغ ٤٨٤٣ جريمة خلال الأعوام الأربع الماضية من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وهذه الجرائم أصبحت مسيطر عليها بشكل جيد نتيجة التواجد السريع للشرطة في أماكن المشاكرات. أما بالنسبة لجرائم السرقات حسب البطش فقد بلغت ١٥٧٦١ جريمة خلال السنوات الأربع الأخيرة، وبالرغم من هذا الارتفاع في العدد إلى أنها لا ترقى إلى مستوى الجرائم المنظمة والسطو المسلح.

ويتابع: "أما الجرائم المخلة بالأداب العامة فقد بلغت ٤٤٣٠ جريمة وتركزت في معاكسات الفتيات وإهانة الشعور الديني، وهي لا ترقى إلى الجرح الجنائي مثل الزنى والاعتصاب وغالباً ما تنتهي بكتابة تعهد أو تنازل المشتكي إلا أنها تسجل في مكاتب الشكاوى على أنها قضية".

ويضيف: "أما جرائم النصب والاحتيال فقد بلغت ٦٨٣١ جريمة خلال الأربع سنوات الأخيرة، ويرجع أسبابها إلى جريمة إصدار شيك بدون رصيد من بعض المحتالين الذين يملكون مشاريع ربحية وهمية لا يعرف مصدر كسب المال فيها".



وقال البطش: "من واقع تحليلنا للجريمة في القطاع نعتبر أن الجريمة ليست جريمة منظمة ولا يوجد عصابات تمارس الجريمة، إنما ممارستها متذبذبة بين فترة إلى فترة وموسم إلى آخر، وهي نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية ونفسية والمؤشرات لا تشير إلى تنامي الجريمة بشكل كبير أو تنامي أسلوبها، وقد اطلعنا على إحصائيات الدول المجاورة، والوضع لدينا في سياقه الطبيعي".

راصد قانوني

وقال المدير العام لمكافحة المخدرات المقدم أحمد القدرة: "الأرقام المسجلة لدينا تشير إلى انخفاض حقيقي قد يصل إلى الانعدام في قضايا المخدرات الخطيرة مثل الكوكايين والكوك الحجري وهذا كان واضحاً في العامين الأخيرين، إلا أن ما سبب ارتفاع أرقام جرائم تعاطي المخدرات هو انتشار عقار الترامادول في قطاع غزة، وعقار الترامادول والحشيش هما من أكثر القضايا المضبوطة ويمثلان أكثر من ٩٧٪ من القضايا في الأعوام الثلاثة الماضية.

وعقب القدرة: "هناك تأرجح في موضوع الرادع القانوني في قضايا المخدرات وبالذات الترامادول والخلاف الموجود على هذا العقار من كونه يتبع إلى قانون الصيدلة وتجريمه، أو يتبع إلى قانون المخدرات، ومن الضروري حل هذه المعضلة".

المسؤوليات والمعوقات

من ناحيته علق مدير المباحث العقيد محمد أبو زايد بأن الأجهزة الأمنية ليست وحدها المسؤولة عن الازدياد في نسبة جرائم معينة، وإنما هذه المسؤولية موزعة على عدة عوامل تتعلق بالجانب الاجتماعي والوازع الديني ومستوى القيم والمبادئ التي يعتمد عليها المجتمع. ولفت أبو زايد إلى وجود عدة معوقات أمام عمل

الأجهزة الشرطية والمؤسسات الأمنية منها عدم وجود معمل جنائي لتحليل نتائج التحقيقات والفحص والتدقيق، وعدم تعاون شركة جوال في كثير من القضايا والمشاكل العالقة بحجة وجود السيرفر في الضفة الغربية، وعدم وجود مؤسسات إصلاحية وتأهيلية لأصحاب الجرح والجرائم.

مؤسسات مختصة

بدوره دعا الأكاديمي الدكتور عاطف أبو هريبد إلى إنشاء هيئة عليا من أهل الاختصاص من علماء الشرع والتربويين وعلماء الاجتماع وأهل الإعلام ومن أجهزة الأمن مهمتها رسم السياسات الخاصة للوقاية من الجريمة ومنعها قبل وقوعها وكيفية مواجهتها بعد وقوعها، ثم إنشاء مراكز أبحاث لمكافحة الجريمة وبحث أسبابها والوقاية منها.

الجانب الوقائي

من ناحيته قال الدكتور ماهر السوسي: أن الخلل ليس في التشريع فهو غاية في الوضوح فقد قرر الجرائم ونص عليها وقرر العقوبات ونص عليها، لكن الخلل في الجانب الوقائي دائماً، ونحن بحاجة إلى أن نقوم بمشروع لتغيير منظومة الاخلاق الاجتماعية.

من ناحيته قال الدكتور تيسير ابراهيم: "إن التركيز يجب أن يكون على الجيل الذي يقوم بالجريمة، مع ملاحظة غياب الجيل الناشئ من عمر ١٥ إلى ٢٥ عاماً عن المساجد، علينا أن نجد وسائل مستجدة لمخاطبة هذا الجيل، ودراسة أسباب تراجعه دينياً لأن التحصين الديني مهم جداً في هذا الاتجاه".

دور القضاء

وفي مداخلته أكد القاضي زياد ثابت على دور القضاء في العمل على منع الجريمة قبل وقوعها بالعمل على إيصال الحقوق لأصحابها وتحقيق

الأحكام الرادعة من خلال الأدلة المتوفرة.

وطالب ثابت بالعمل على زيادة عدد القضاة وتوفير الكادر المطلوب لعمل هيئات ومحاكم القضاء في فلسطين لوجود نقص كبير في عدد القضاة لأن الأمر أصبح يفوق طاقة الطاقم الموجود من القضاة، وشدد على ضرورة توفير مرافق وهيئات ومقرات ملائمة للمحاكم في قطاع غزة.

كما أدلى بقية المشاركين في الورشة بآراء وتعليقات ومداخلات قيمة أثرت النقاش حول الموضوع.

التوصيات

وفي نهاية الورشة قام النائب أبو راس بتلاوة التوصيات التي اجتمع عليها المشاركون في النقاط الآتية:

١.توعية المجتمع دينياً وخلقياً والعمل على نشر ثقافة التسامح في العائلة والمعاملة، من خلال نشاط وزارة الأوقاف والعمل في المساجد.

٢.التعاطي مع القوانين القاصرة وتطويرها بما يتلاءم مع طبيعة الجريمة واعطاء العبرة، وبما يلبي حاجة المجتمع والحفاظ عليه والحد من الجريمة.

٣.دعم القضاة بما يلزم من إمكانيات بشرية تشمل الكادر القضائي والإداري، ولوجستية تشمل مبان ومرافق.

٤.العمل على إنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة الفلسطينية بكافة أشكالها لما له من دور فعال في الحد من الجريمة والارتقاء بالمجتمع.

٥.الارتقاء بالجهات الشرطية والقضائية عن طريق زيادة الخبرة في مجال التخصص من خلال الاستعانة بمؤسسات قانونية وحقوقية.

٦.تحفيز القضاء بوضع دراسات فيما يلزم من تطوير لقوانين قديمة أو صياغة قوانين جديدة للحد من الجريمة في المجتمع.

٧.دعوة الحكومة للقيام بواجبها في دعم الأجهزة الشرطية وقطاع القضاء ووزارة الأوقاف لما لهم من دور أساسي ورئيسي في مكافحة انتشار الجريمة في المجتمع.

٨.قيام المجلس التشريعي بواجبه من خلال صياغة القوانين اللازمة في مكافحة الجريمة والحد منها، والعمل على تحسس واقع المجتمع وصياغة ما يتناسب معه من قوانين.

٩.ضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية بتوعية المجتمع تربوياً وقانونياً بآثار الجريمة على الفرد والمجتمع، وتعزيز المناهج التعليمية لكافة المستويات بالجريمة وأضرارها.

١٠.الحزم بتنفيذ القوانين الصادرة والمطبقة بحق المدانين من خلال تفعيل أجهزة رقابية على العمل الشرطي والقضائي.

المجلس التشريعي يستقبل قافلة الوفاء الأوروبية "5"



الحرية والكرامة سائلين له النصر على الظلم والإجرام".

من ناحيته عبر رئيس القافلة د. محمد حنون عن سعادة أفراد القافلة بزيارة قطاع غزة والذين أتوا لتدشين عدد من المشاريع دعماً لصمود أهالي القطاع، وقال: "فور دخولي من معبر رفح، أيقنت أن من عمل على إدخالنا عبر هذه البوابة بكرامة وحرية هو نفسه من سيدخلنا إلى بيت المقدس والمسجد الأقصى".

وتعهد حنون بالاستمرار في العمل على حشد الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في أوروبا، وجمع التبرعات المادية والعينية لمساعدة قطاع غزة في الصمود في وجه الاحتلال.

بدورها عبرت مستشارة المجلس الدولي للعالم الإسلامي مها الفهد عن إعجابها بصمود أهل فلسطين قائلة: "أنقل لكم رسالة وهي أن السعودية ملكاً وحكومة وشعباً ستدعم القضية الفلسطينية بكل ما أوتينا من قوة داخلياً وخارجياً ودولياً". وفي نهاية اللقاء شكر بحر الوفد على زيارته التضامنية للوقوف إلى جانب شعبنا الفلسطيني، وفتته بأن هذه الزيارات سوف تساهم في تدعيم للقضية الفلسطينية عن قرب، مقدماً درعاً تذكاريًا للوفد المتضامن عبارة عن مجسم لقبة الصخرة المشرفة.

جدير بالذكر أن المتضامنين في القافلة قدموا من دول أوروبا عبر معبر رفح وهم حاصلون على الجنسيات الأوروبية لكنهم يحملون جنسيات مختلفة من لبنان والدمار والمغرب والسويد والأردن وتركيا وإيطاليا والسعودية وهولندا وبلجيكا وإسبانيا.

بها، وعلى العالم كله أن يقف ضد هذه السياسة الاجرامية، واحترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. وطالب المتضامنين ببذل كافة الجهود في سبيل تشكيل لجنة لملاحقة قادة العدو على جرائمه التي يرتكبها بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، كما طالب بتشكيل لجنة دعماً للنواب المختطفين والأسرى في سجون الاحتلال، مؤكداً أن العدو ما زال يلاحق النواب حتى الآن.

بدوره وجه نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب م. إسماعيل الأشقر عدد من الرسائل للمتضامنين في القافلة الأوروبية وكافة المتضامنين مع الشعب الفلسطيني قائلاً: "أولاً: نشكر دعمكم وتضامنكم معنا ونقدر لكم جهودكم، ثانياً: لا بد من ملاحقة الصهاينة الإرهابيين الذين قتلوا ودمروا البيوت على أهلها، لذلك لا بد من القيام بإجراءات عملية لمحكمة هؤلاء، ولو تم حقاً إقرار تقرير غولدستون لما تجرأت إسرائيل على إعادة ارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، ثالثاً: نريد أن نظمّن العالم بأن حركة حماس جاهزة بجهود طيبة وعاملة على إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، رابعاً: إن الضفة الغربية تعيش أوضاع صعبة على صعيد الحريات وملاحقة المقاومة وإغلاق الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتعاني من التهويد المستمر وسرقة المستوطنين للبيوت والأراضي من أهلها، خامساً: القدس شارفت على التهويد وتم العبث بمعالمها وتغيير ملامحها، لذلك لا بد أن تكون عيوننا وأعمالنا كافة باتجاه القدس، سادساً: نؤكد على تضامننا مع الشعب السوري المجاهد الذي ينشد

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قافلة الوفاء الأوروبية "ه" المتضامنة مع قطاع غزة من عدة دول أوروبية وعربية في مقر المجلس بمدينة غزة.

ورحب بحر بالوفد الزائر في قطاع غزة والذي يأتي في سياق التضامن العربي والدولي مع قطاع غزة وللإطلاع على الواقع الحقيقي الذي يعيشه سكان قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي والعدوان الصهيوني الأخير الذي مارست خلاله آلة الحرب الإسرائيلية أشنع جرائمها.

واستعرض بحر نتائج الحرب الشرسة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة مبيناً أنه سقط فيها ما يزيد عن ١٧٠ شهيد و١٤٠٠ جريح منهم عدد كبير من النساء والأطفال، والمجازر الفظيعة التي ارتكبتها الاحتلال بقصف المدنيين والعائلات الأمانة في بيوتها، والتدمير الكبير الذي أحدثه في البنية التحتية في القطاع بقصف مقرات المعاملات الحكومية، ومراكز خدمات المواطنين.

وأشار بحر إلى العدد الكبير من انتهاكات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة بالتهويد والهدم وطرده المواطنين من بيوتهم ومصادرة أراضيهم، والتي تأتي مخالفة لمواثيق حقوق الإنسان وكافة الأعراف الدولية.

كما أثار د. بحر قضية اختطاف النواب الفلسطينيين بعد انتخابهم ديمقراطياً عام ٢٠٠٦ ومواصلة جريمة الاختطاف والابتعاد بحق كثير منهم حتى اليوم، دون أي تهمة توجه اليهم، مبيناً أن ذلك خرق كبير للحصانة البرلمانية التي يتمتعون

د. بحر يستقبل وفداً من بلدية خانيونس

بدوره رحب بحر برئيس وأعضاء المجلس البلدي، وشكر لهم دورهم في تقديم الخدمات للمواطنين، مشيداً بالجهود التي تبذلها البلدية من أجل رفعة المدينة التي باتت في مصاف المدن الأكثر تقدماً على صعيد التنظيم والتخطيط وشق الطرق. وأكد بحر بأن المجلس التشريعي سيوفر لكل بلديات الوطن الغطاء التشريعي والقانوني اللازم لاستمرار تقديم الخدمات البلدية فيها.

المعوقات التي تتعرض لها بسبب الإغلاق والحصار والظروف المراهنة، مقدماً شرحاً وافياً عن الأوضاع التي تمر بها البلدية. واستحضر الأسفل خطة بلديته للمرحلة القادمة، وخاصة فيما يتعلق بتخفيف الأعباء عن المواطنين، مؤكداً بأن أهم هدف للبلدية هو تقديم أفضل الخدمات للسكان.

لبحث تخفيف الأعباء عن المواطنين

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمقر المجلس بمدينة غزة وفداً من بلدية خان يونس يتقدمه رئيس البلدية م. يحيى الأسفل لمناقشة بعض القضايا التي تخص البلدية، وذلك بحضور النائب د. مروان أبو راس والنائب المستشار فرج الغول والنائب يونس أبو دقة والنائب م. إسماعيل الأشقر. واستعرض الأسفل أهم إنجازات بلدية خان يونس وأهم

من وحي آية



د. يونس الأسفل

معركة الدستور تخرج أضغان أرباب الغرور وذئاب الفجور

(فَإَيُّنْ تَذْهَبُونَ . إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) التكوير (٢٦ - ٢٩)

استمعت كثيراً إلى العراك الإعلامي حول الدستور في البلاد العربية التي نجحت فيها الثورة، وهي بصدد الاستقرار؛ إذ قام العلمانيون من اليساريين، والليبراليين، وفلول الأنظمة، تحت مسمى جبهة الإنقاذ أحياناً، كما في أم الدنيا مصر الكنانة، قاموا بتصديق لأسلمة الدستور، وما يتبعه من القوانين، فرفضوا أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساس للتشريع، بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك حين رفض أن تكون الشريعة مصدراً من مصادر التقنين، وأمام الجدل الدائر راحوا يتنازلون إلى القبول على مضمض بأن تكون مبادئ الشريعة مراعاة عند سن التشريعات، مع أن الدين القيم يحتم أن تكون الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع، فאלله عز وجل له الخلق والأمر، وإن الحكم إلا لله، وقد أكمل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً، وما فرط في الكتاب من شيء، بل نزله تبياناً لكل شيء، كما أنزله مفضلاً، وبالحق أنزلته، وبالحق نزل، وإن الذين أوتوا العلم من قبله إذا يتلى عليهم يخرون للأذقان سجداً، ويقولون: سبحان ربنا، إن كان وعد ربنا لمفعولاً، ويخرون للأذقان بيبكون، ويزيدهم خشوعاً.

لكن كفر العرب وإخوانهم المنافقين، قد تواصلوا ألا تسمعوا لهذا القرآن، والغو فيه لعلكم تغلبون، كما قالوا: لن نؤمن بهذا القرآن ولا بالذي بين يديه، وإذا تلى عليهم آياته يبينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر، يكادون يبطشون بالذين يتلون عليهم آيات ربهم، وإن يروا آية يهرضوا ويقولوا: سحر مستمر.

أما آيات التكوير فتسأل المعرضين عن الوحي: إلى أي دستور يذهبون حين يعرضون ويكذبون، ويتبعون أهواءهم، فأين يجدون ما يدانيه، فضلاً عن أن يضاهيه، وهم عاجزون عن أن يأتوا بسورة من مثله، فكيف يأتون بحديث مثله، وبأي حديث بعده يؤمنون؟!

وقد ختم السورة ببيان أنه لا يكره الناس حتى يكونوا مؤمنين، فما القرآن إلا ذكر للعالمين، وموعظة للمتقين، لمن شاء منهم أن يستقيم، ثم حسم قضية المشيئة العلمية بأنه سواء منكم من شاء أن يؤمن، ومن شاء أن يكفر، فلا يخرج أي من الفريقين عن أن مشيئته تابعة لمشيئة الله رب العالمين؛ إذ إن ربنا سبحانه علم أزل من الذي يستمسك بالعروة الوثقى من القرآن، ومن يتخذ وراء ظهره مهجوراً، فكتب مشيئته وعلمه، وما يبدل القول لديه، وما هو بظلام للعبيد.

إن الله تبارك وتعالى من أجل ترغيب الناس في أخذ الكتاب بقوة، وترهيبهم من قولهم: أئت بقرآن غير هذا، أو بدله، أو قولهم: لو كان خيراً ما سبقونا إليه، أو قولهم: إنما يعلمه بشر، والرسول شاعر ترتبص به ريب المنون، أو كاهن مجنون، إلى غير ذلك، إن الله عز وجل قد ذكر أولاً اثني عشر مشهداً مرعباً من مشاهد القيامة، إذا حصلت علمت نفس ما أحضرت، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، وإيا ليت بيننا وبينه بعد المشرقين، فقد علمت نفس ما قدمت وأخرت، فإنه ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر، فقد كتب الله ما قدموا، وآثارهم، وكل شيء أحصاه في إمام مبين، فقد كان يستنسخ ما كنتم تعلمون، وقد أحصاه الله ونسوه، وما كان ربك نسياً.

وأما الترغيب فقد أقسم فيه ثلاثة أيمان، وأكد البيان على أن الوحي والدستور الإلهي وصلنا بأفضل الأسانيد على الإطلاق، فقد سمعه جبريل عليه السلام من الله جل وعلا مباشرة، وتلقاه نبياً عليه الصلاة والسلام من جبريل شفاهاً، ثم تلاه النبي صلى الله عليه وسلم على مسامعنا كاملاً غير منقوص، فقد كان صاحبهم، عرفوا سيرته وصدقته، فما هو بمجنون، وما هو على الغيب ببخيل ولا متهم، فما أخفى شيئاً، وما بدّل حرفاً، فقد بلغ ما أنزل إليه من ربه، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وأما جبريل فهو ذو قوة يطبق بها أن يحمل القول الثقيل، وهو ذو مكانة عند ذي العرش، وهو مطّاع في الملأ الأعلى، فليس من أحاد الملائكة، وهو أمين على الوحي لا يخفي ولا يغير، لذلك فإن القرآن المجيد قد وصلنا بالسند المتصل، ونقله لنا خيرة المصطفين من الملائكة والإنس، فكيف يستمعونه وهم يلعبون لاهية قلوبهم؟! وكيف يستमित اليوم من يزعمون الاستنارة والثقافة في رفضه، ولو بأن يكون أحد مصادر التشريع؟! لكن الذين سبقوهم في الجحود لما جاءتهم رسالهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم، وحق بهم ما كانوا به يستهزون، فلما يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بعض آيات ربنا المبشرة بعقابهم، فإنها سنة الله التي قد خلت في عباده، بل الساعة موعدهم، والساعة أدهى وأمر، ففيها تكوّر الشمس، ويذهب ضوؤها، وتكدر النجوم وينفطر عقدتها، وتسير الجبال، فتكون سراباً، وتميد الأرض بأهلها، وإن زلزلة الساعة شيء عظيم، وفيها تعطل الأموال حتى يهر المرء على النوق العشراء التي دنا مخاضها وحلبها، فلا يتعرض لها، أما الوحوش فقد حشرت مع الإنس والجن زيادة في الرعب، ثم إن البحار قد فجرت، فامتلات ماء، ثم صارت ناراً هائلة، في الوقت الذي تتزوج فيه الأرواح والأجساد، ويقوم الناس لرب العالمين، فإذا به يسأل البنات اللائي وقدن صغارا عن الذنب الذي ارتكبنه حتى ذنت إحداهن، فاختنقت تحت التراب، فما بالك بقاتلتها؟! ثم إن صفح الأعمال قد نُشِرَتْ، فهي مفتوحة لمن أراد أن يطلع على جرائم الخلق، وقد زالت السماء من الوجود، وسُحِرَتْ الجحيم تاهباً لاستقبال الرافضين لحاكمية الله، بينما أزلت الجنة للمتقين المجاهدين لإعلاء هذا الدين على الدين كله، ولو كره المشركون، فأين تذهبون أيها الجاحدون من ذاك الوعيد؟!! وما ربك بظلام للعبيد

في إطار التشريع والرقابة والدبلوماسية البرلمانية والفعاليات الإعلامية والتضامنية

إنجازات المجلس التشريعي خلال العام 2012م



مؤمن بسيسو

هيكل.. حين يفرد خارج السرب

رغم حالة الاحترام التي يحظى بها الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل فإنه يبقى شخصية مثيرة للجدل بحكم اصطفااته الفكرية والسياسية المعروفة في ظل ظروف ومفاصل زمنية معينة، وأرائه وقرائنه السياسية التي تغرد خارج السرب، واختراقاته المتكررة لبهديات ومسلّمات تزج به في دائرة النقد المباشر، وتغطي على قراءاته الإيجابية الأخرى لمحاوّر السياسة والواقع.

موقف هيكل من الثورات العربية بالغ الغرابة، فهو يرى فيها اتفاقية «سايكس بيكو» جديدة ولا يتوانى في رميها بأنها ثورات مصطنعة تتم بواسطة تسليم المفاتيح، وتموّل من الخارج من طرف قوى تبغي خدمة مصالحها الخاصة فقط.

هذا الموقف يشكل استخفافاً بالغاً بوعي وعقول أبناء الأمة، وإساءة كبرى لنهضتها الحية وحراكها الكبير في سبيل استرداد حريتها المهدورة وكرامتها المفقودة، وثورتها من أجل استعادة حياتها وإعادة الألق إلى أرواحها التي حاولت أنظمة القهر والاستبداد العربية طمسها طيلة العقود الماضية.

ولئن كان مفهوماً طبيعياً التدخل والعبث الخارجي، وخصوصاً الغربي، في مسارب ومسالك الثورات العربية، فإن ذلك لا يعني بحال نجاح أعداء الأمة في احتواء الربيع العربي النائر، خصوصاً في ظل الوعي الكبير للقوى العربية الثورية الحية التي أثبتت قدرة على إدارة المرحلة الراهنة وإفشال المخططات الخارجية وقيادة شعوبها إلى بر الأمان.

وفي مقاربتة للشأن المصري الداخلي يمارس هيكل اصطفاً حاداً إلى جانب القوى العلمانية والليبرالية التي تغتصب المقدرات الإعلامية، وتقلب على المفاهيم الديمقراطية، وتحاول جرّ مصر إلى أتون الفتنة والاقتتال الداخلي، ويسوق جملة من الرؤى والأفكار التي لا تستوي على منطق في حديثه عن الدستور المصري الجديد، وعن جماعة الإخوان المسلمين، والرئيس محمد مرسي.

ومع كل ما صدر عن هيكل فإن ذلك كله في كفة وما تقوّه به عن الشأن الفلسطيني في كفة أخرى تماماً. إن إصرار هيكل على تحريف الوقائع والأحداث، وتجريد المقاومة الفلسطينية من حقها في الانتصار على الاحتلال، يشكل نقیصة كبرى في حق هيكل ومسيرته التاريخية، وانقلاباً سافراً على كل الشواهد الحية والحقائق الموضوعية التي عاينها الإسرائيليون كما الفلسطينيون والعرب والعالم أجمع.

ألم يتابع هيكل مجريات المعركة الكبرى بين المقاومة والاحتلال؟! وهل يمكن له أن يتكلم علينا بذكر واحد من الأهداف التي حققتها إسرائيل من وراء حربها الأخيرة على غزة؟! وهل يمكن لأي منصف القول إن تعاطي نظام مرسي مع العدوان الإسرائيلي الأخير هو نفس تعاطي نظام مبارك زمن الحرب الأولى نهاية العام 2008م؟! ما لكم كيف تحكمون.

وأخيراً.. من واجبنا اليوم تقديم النصح للسيد هيكل بضرورة تحري المواقف الموضوعية المتوازنة، والبعد عن الاصطفافات السياسية والحزبية الضارة، والإفلاع عن اجترار منطق الاستاذية القهرية في التعاطي مع الآخرين، واحترام وعي الشعوب العربية وثوراتها الكبرى وكفاحها المبارك في سبيل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والتفهم في قرار الصدام مع القيم والمبادئ الديمقراطية، ورفع القبعة للفلسطينيين وقضيتهم العادلة، وليس أي شيء آخر.



ثانياً: العلاقات الخارجية:

استقبل المجلس التشريعي ممثلاً برئاسة المجلس التشريعي والأخوة النواب (٧٠) وفداً من مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية التي قامت بزيارات تضامنية لقطاع غزة خلال العام 2012م.

ثالثاً: فعاليات وطنية:

شاركت رئاسة المجلس التشريعي والأخوة النواب في فعاليات وطنية مختلفة بلغ عددها (١٢٩) فعالية خلال العام 2012م.

ثامناً: ديوان الشكاوى:

خلال عام 2012م استقبل ديوان الشكاوى 2866 شكوى للمواطنين، منها شكاوى تتعلق بالوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية، ومنها شكاوى تتعلق بالهيئات المحلية، وشكاوى ذات طابع اجتماعي وأسري وتم معالجة وحل الكثير منها

تاسعاً: فعاليات إعلامية:

عقد المجلس خلال العام 2012م (١٨) مؤتمراً صحفياً وأصدر المجلس (٦١) بياناً صحفياً غطت معظم الأحداث الهامة على الساحة الفلسطينية كما أصدر المجلس التشريعي خلال العام 2012م (24) عدداً من صحيفة البرلمان.

عاشراً: فعاليات المجلس تضامناً مع الأسرى والنواب المختطفين خلال العام 2012م:

- قام المجلس التشريعي بمخاطبة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وكذلك الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية ومنظمة الصليب الأحمر بخصوص الأسرى والنواب المختطفين والعمل بكل الوسائل للإفراج عنهم.

- رفع المجلس التشريعي مذكرات قانونية للمحاكم الدولية لتقديم قادة الاحتلال لمحاكمتهم كمجرمي حرب لما اقترفوه من جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني.

- نظم المجلس التشريعي العديد من الوقفات التضامنية أمام مقر الصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة بغزة تضامناً مع أسرانا البواسل ونواب الشرعية وخاصة نواب القدس.

- بتاريخ 2012/4/16م عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة بمناسبة ذكرى يوم الأسير في مقر وزارة الأسرى.

2012م - 2013م.

رابعاً: الأسئلة والاستجابات:

١- الأسئلة:

الأسئلة الموجهة لوزراء الحكومة خلال العام 2012م وعددها سؤال واحد فقط موجه من النائب جمال نصار إلى رئيس سلطة الطاقة حول أزمة الكهرباء في جلسة المجلس بتاريخ 2012/2/16م.

خامساً: قرارات المجلس:

صدر عن المجلس التشريعي 44 قراراً خلال عام 2012م وهي من القرار رقم (1302/غ.ع.١) إلى القرار رقم (1345/غ.ع.١) وهي على النحو التالي:

- 1- قرارات في الشأن التنظيمي (١) قرار.
- 2- قرارات في الشأن الدستوري (١٠) قرارات.
- 3- قرارات في الشأن السياسي (4) قرارات.
- 4- قرارات في الشأن المالي (3) قرارات.
- 5- قرارات في الشأن الرقابي (6) قرارات.
- 6- قرارات في الشأن التشريعي (20) قرار (٦) مناقشة عامة 8- قراءة أولى 6- قراءة ثانية).

سادساً: أعمال اللجان:

حصاد عمل اللجان خلال العام 2012م:

- أ- (١٤١) اجتماعاً.
- ب- (٨٦) جلسة استماع.
- ت- (٦٠) زيارة ميدانية.
- ث- (١٨) ورشة عمل.
- ج- (31) مشروع قانون.
- ح- (72) تقارير قدمت للمجلس وتقارير داخلية للجان.
- خ- (425) شكوى وردت للجان وتم مناقشتها.
- د- (704) مراسلة للجهات المختلفة.

الجدول التالي يوضح أنشطة اللجان المختلفة خلال الفترة الممتدة من 2012/1/1 إلى 2012/12/31 ولغاية 2012/12/31.

سابعاً: الدبلوماسية البرلمانية:

أولاً: الزيارات الخارجية:

قامت وفود مختلفة من المجلس التشريعي برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بزيارات خارجية لكل من (زيارة للسودان - زيارة إلى تونس - زيارة إلى المغرب- البحرين- اندونيسيا- جنوب إفريقيا) .

أولاً: جلسات المجلس:

عقد المجلس خلال عام 2012م (١٧) سبعة عشر اجتماعاً بواقع (٢٦) يوم عمل.

ثانياً: القوانين:

أصدر المجلس التشريعي خلال العام 2012م (٩) تسعة قوانين وقد نشرت في الجريدة الرسمية وهي على النحو التالي:

١. قانون رقم (3) لسنة 2012م بشأن تعديل قانون الأحوال المدنية رقم (2) لسنة 1999م.
٢. القانون المدني.
٣. قانون الصندوق الوطني لدعم القدس.
٤. قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود.
٥. قانون الموازنة العامة لسنة 2012م.
٦. قانون إيجار العقارات.
٧. قانون الشركات.
٨. قانون التعليم.
٩. قانون الموازنة العامة لسنة 2013م.

ثالثاً: تقارير اللجان:

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العام (2012) ثلاثة عشر تقريراً أعدتها اللجان المختلفة.

- ١- تقارير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة وعددها أربعة تقارير حول (القضاء - أزمة قطاع المواصلات في ظل انقطاع الوقود - واقع السجون - غرق الأطفال في بركة الصرف الصحي في مخيم خان يونس).
- ٢- تقارير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية ثلاثة تقارير (اختطاف النواب وعلى رأسهم د. عزيز دويك - الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي - تطورات قضية الأسرى في السجون الصهيونية).
- ٣- تقرير لجنة الداخلية والحكم المحلي حول الحملة الوطنية للنظافة.
- ٤- تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية حول مشروع قانون ملحق الموازنة العامة للسنة المالية 2011م.
- ٥- تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول الأنفاق.
- ٦- تقرير لجنة اللاجئين حول ذكرى النكبة.
- ٧- تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية

رقم	اسم اللجنة	الاجتماعات	جلسات الاستماع	زيارات ميدانية	تقارير	ورش عمل	مشاريع قوانين	شكاوي	مراسلات
1.	ش. المجلس	9	0	0	0	0	0	0	0
2.	الموازنة	25	13	2	9	1	0	50	83
3.	الرقابة	45	36	29	6	3	0	69	171
4.	القانونية	15	2	0	0	7	28	19	35
5.	الاقتصادية	11	14	5	4	2	1	39	63
6.	التربية	16	16	12	15	3	2	79	108
7.	السياسية	2	0	0	0	0	0	0	0
8.	القدس	4	0	4	1	1	0	0	26
9.	الداخلية	14	5	8	37	1	0	169	218
	المجموع	141	86	60	72	18	31	425	704